

No. 41441

**Israel
and
Jordan**

Agreement on trade and economic cooperation between the Government of the State of Israel and the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan (with protocol). Ein-Bokek, 25 October 1995

Entry into force: *19 April 1996 by notification, in accordance with article 21*

Authentic texts: *Arabic, English and Hebrew*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Israel, 2 May 2005*

**Israël
et
Jordanie**

Accord relatif au commerce et à la coopération économique entre le Gouvernement de l'État d'Israël et le Gouvernement du Royaume hachémite de Jordanie (avec protocole). Ein-Bokek, 25 octobre 1995

Entrée en vigueur : *19 avril 1996 par notification, conformément à l'article 21*

Textes authentiques : *arabe, anglais et hébreu*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Israël, 2 mai 2005*

¹ الجدول رقم (1) القائمة (أ)

سلع ذات منشأ أردني - إعفاء من كامل الرسوم الجمركية

¹ الجدول رقم (1) القائمة (ب)

سلع ذات منشأ أردني - تخفيض 50٪ من رسوم التعريفية

¹ الجدول رقم (1) القائمة (ج)

سلع ذات منشأ أردني - نسبة التخفيض 20٪ من رسم التعريفية
الجمركية

¹ الجدول رقم (2)

السلع ذات المنشأ الاسرائيلي
تخفيض 10٪ من رسم التعريفية الجمركية لسنتين + 5٪ السنة الثالثة

¹ Not published herein in accordance with article 12(2) of the General Assembly regulations to give effect to Article 102 of the Charter of the United Nations, as amended --
Non publié ici conformément au paragraphe 2 de l'article 12 du règlement de l'Assemblée générale destiné à mettre en application l'article 102 de la Charte des Nations Unies, tel qu'amendé.

- ي - شهادة المنشأ المقدمة الى السلطات الجمركية في البلد المستورد بعد إنتهاء المدة المبينة في الفقرة (ط) يجوز استلامها بهدف تحديد الأولوية ، في حال عدم المقدرة على الالتزام بالوقت المحدد بسبب ظرف قاهر أو ظروف استثنائية. للسلطات الجمركية في البلد المستورد تقبل الشهادات عندما تقدم لهم قبل إنتهاء الفترة الزمنية المشار اليها سابقا .
- ك - في حال وقوع سرقة ، ضياع أو خراب في شهادة المنشأ ، يستطيع المصدر الطلب من السلطات التي اصدرت هذه الشهادة اصدار نسخه وأخرى حسب نموذج ووثائق التصدير الموجودة لديهم . في حال صدور مثل هذه النسخه يجب أن يبين عليها بوضوح كلمة نسخه غير أصلية .
- ل - من اجل ضمان حسن تنفيذ ما جاء بهذا الملحق فأن اسرائيل والاردن سوف يساعدان بعضهما من خلال السلطات الجمركية ، لتدقيق صحة واصالة شهادات المنشأ لبعض المنتجات وبيانات المصدرين .
- م - يجب أن يكون النموذج نفسه والجزء الذي يتم تعبئته باللغة الانجليزية .
- ق - يجب أن يكون النموذج معاً باحرف مطبوعة في حال تعبئة النموذج بخط اليد يجب أن تكون الكتابة باحرف كبيرة وواضحة .

- ب- شهادة المنشأ يجب أن تكون متضمنة ضمن أمور أخرى على أسم وعنوان المصنع ورقم فاتورة الشحن وتكون موقعة من قبل مصدر البضاعة .
- ج- شهادة المنشأ للبضائع التي منشأها المناطق الجمركية الاردنية يجب أن تكون صادرة عن غرفة الصناعة أو التجارة ومصادق عليها من قبل وزارة الصناعة والتجارة.
- د - شهادة المنشأ للبضائع التي منشأها المناطق الجمركية الاسرائيلية يجب أن تكون مصادق من قبل المعهد الاسرائيلي للتصدير أو غرفة التجارة أو من جمعية المصنعين .
- هـ- تصدر شهادة المنشأ لشحنة محددة ومعرفة عندما تكون البضاعة مازالت في بلد التصدير ، لكي يتم اعطاء فرصة للجهات المختصة بفحص الشحنة ، اذا قررت ذلك .
- و - في ظروف استثنائية يجوز اصدار شهادة منشأ للبضاعة ذات العلاقة بعد تصديرها ، في مكان الاصدار وقت التصدير عندما يكون ذلك بسبب خطأ أو إغفال غير مقصود ، يجب أن تحمل الشهادة في هذه الحالة علامة خاصة تبين الظروف التي اصدرت بها هذه الشهادة .
- ز - الجهة التي تصادق على شهادة المنشأ والمصدرة أيضا ، يجب أن يحفظ كل منهما نسخة ولمدة ثلاثة سنوات من تاريخ اصدارها .
- ح- السلطة الجمركية في البلد المستورد تملك الحق لطلب اثباتات وجميع المعلومات التي ترى بأنها مناسبة .
- ط - شهادة المنشأ يجب أن تقدم الى دائرة الجمارك في البلد المستورد للبضاعة وقت التخليص على أن لا يكون قد مضى عليها أكثر من ستة أشهر من تاريخ صدورها.

ك- العمليات النهائية للسلعة أو التزيين العرضية (الثابتة) مثل التزيين والتجميع والمخصصة لزيادة القدرة التسويقية للسلعة أو لتسهيل العناية بالسلعة مثل :-
الزخرفة ، التطريز ورسم الزخارف ، الغسيل بالحجر أو الحامض ، الطباعة والصباغ ، عملية التقليل التمويج بالضغط ، إلحاقها بإضافة عمليات أخرى مشابهة .

3- تعاريف:-

تعني عبارة " القيمة المضافة المحلية" الفرق بين القيمة الحقيقية للسلعة المصدرة باب المصنع ناقصا قيمة المواد المستوردة الداخلة في السلعة كما تظهر في البيان الجمركي عند الاستيراد مقسومة على القيمة الحقيقية للسلعة المصدرة باب المصنع ، كما هي في المعادلة التالية :

$$UNM - EXU$$

القيمة المضافة المحلية = قيمة السلعة باب المصنع - قيمة السلع المستوردة الداخلة في إنتاج السلعة
DVA
قيمة السلعة باب المصنع
EXV

حيث :-

- القيمة المضافة المحلية DVA = القيمة المضافة المحلية
 - + قيمة السلعة باب المصنع EXV = القيمة الحقيقية للسلعة المصدرة على باب المصنع
 - قيمة السلع المستوردة الداخلة = قيمة السلع المستوردة الداخلة في إنتاج السلعة
- المصدرة كما تظهر بالبيانات الجمركية .

4- شهادة المنشأ :-

أ- تعمل الجهات المختصة في الطرفين وقبل تطبيق هذه الاتفاقية على إيجاد نموذج شهادة منشأ بهدف بيان أن السلعة المصدرة من النطاق الجمركي أو المناطق الحرة لأحد الأطراف الى النطاق الجمركي أو المناطق الحرة للطرف الآخر مؤهلة لنيل شهادة منشأ وفقا لتعريف المنشأ الوارد في البند (1) و (2) من هذا الملحق .

ملحق رقم (2)

قواعد المنشأ

I - القواعد الأساسية

تعتبر السلعة الواردة في الجداول 1 ، 2 من الملحق رقم (1) (منتجة) منشأة في النطاق الجمركي للطرف الآخر ، وينطبق عليها التخفيض من الرسوم الجمركية المحددة في الملحق (1) عندما :

أ- تكون السلعة منتجة في النطاق الجمركي أو في المناطق الحرة لأي أو لكلا الطرفين وتكون القيمة المضافة لتلك السلعة مساوية أو أكثر من خمس وثلاثون بالمائة (35%) من قيمة السلعة باب المصنع ، بشرط أن تكون تلك السلعة قد خضعت لعملية إنتاجية غير تلك التي تعتبر عملية ثانوية، وأن هذه العملية الإنتاجية تؤدي الى تغيير في بند التعريف الجمركية للمواد المستوردة من ستة أرقام في العنوان الفرعي لنظام الترقيم المنسقة الى عنوان فرعي آخر مكون من ستة أرقام .

ب- تكون السلعة مصحوبه بشهادة منشأ .

ج- تنقل السلعة مباشرة من الطرف المصدر الى الطرف الآخر .

2- العملية الثانوية:-

تعني عملية التصنيع الثانوية لأي سلعة ، أي من الأمور التالية:-

أ - الإذابة البسيطة بالماء أو بأي مذيب آخر أو المزج البسيط لمادتين أو أكثر .

ب- التنظيف ، بما في ذلك إزالة الصدأ ، والشحوم ، والدهان أو أي مغطي آخر.

ج- استخدام أي مواد حامضة أو مزيبة للتغطية .

د - تشذيب ، تعبئة أو قص المواد الزائدة .

هـ- التنزيل ، النجميل أو أي عملية أخرى ضرورية لابقاء السلعة في وضع سليم .

و - التغليف أو إعادة التغليف للسلعة لغايات النقل أو التخزين .

ز - التغليف أو إعادة تغليف السلعة لغايات البيع بالتجزئة .

ح- الفحص لتعليم ، التنسيق أو التدريب .

ط- الإصلاح أو التغيير البسيط ، الغسيل ، الغسيل الممكن أو التعقيم .

ي- عملية تزيين المنسوجات في اطار إنتاج المنسوجات غير المتعلق بالطي، التهذيب ، التسييح، الزخرفة البسيطة ، التطريز والعلمليات الأخرى المشابهة أو

من رسوم التعرف الأردنية النافذة بتاريخ التخليص على البضائع في الجمارك
ونسبة 5٪ لاحقاً من تاريخ أول يوم من السنة الثالثة لنفاذ هذا البروتوكول.

المادة (2)

يخضع هذا البروتوكول للموافقة أو للتصديق حسب القوانين والاجراءات الوطنية لكل
طرف ويصبح ساري المفعول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل آخر الوثائق الدبلوماسية التي
تؤكد هذه الموافقة أو التصديق عليها.

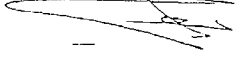
المادة (3)

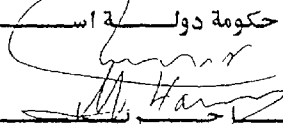
يبقى هذا البروتوكول ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات. ويقوم الطرفان خلالها
بالتفاوض بقصد توسيع مجال تخفيض الرسوم من قبل الطرفين تأكيداً على تحسين (الوصول
الى الأسواق) دخول البضائع لأسواق كل طرف.

المادة (4)

قواعد المنشأ التي ستطبق هي تلك المنصوص عليها في الملحق (1)، وتعتبر جزءاً
من هذا البروتوكول.

وقع في عین بعتیر في اليوم الخامس والعشرون من شهر تشرين الأول / 1995 والذي يصادف في
اليوم ٨ من شهر جمادى الثاني / 1416 هجرية ، وفي اليوم الأول (١) من شهر
عبان 5756 عبرية بنسختين أصليتين باللغات العبرية والعربية والانجليزية، ويعتبر كل نص
منها نصاً أصلياً. وفي حالة الاختلاف في التفسير يسود النص الانجليزي.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

المهندس علي أبو الراغب
وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة دولة إسرائيل

مichael Harari
وزير التجارة والصناعة

بروتوكول ملحق
باتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي

وفقا لاتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي الموقعة اليوم بين حكومة دولة اسرائيل وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية (والمشار اليها فيما بعد "بالطرفين")، وطبقا للمادة (3) في الاتفاقية، اتفق الطرفان على ما يلي:-

المادة (1)

أ- (1) أن الأساس (القاعدة) لتخفيضات التعرفة الجمركية على البضائع ذات المنشأ الأردني والمدرجة في الجدول (1) سيكون رسوم التعرفة الجمركية الإسرائيلية المنصوص عليها (الواردة) في الجدول المشار اليه اعلاه.

(2) أن الأساس (القاعدة) لتخفيضات التعرفة الجمركية على البضائع ذات المنشأ الاسرائيلي (والمدرجة) في الجدول (2) سيكون رسوم التعرفة الجمركية السالدة بتاريخ (يوم) التخليص على البضائع في الجمارك.

ب- يتم (يكون) تنفيذ التخفيضات على التعرفة الجمركية حسب الجداول التالية:-

(1) بالنسبة للسلع ذات المنشأ الأردني والمستوردة الى المنطقة (الاقليم) الجمركي الاسرائيلي والمدرجة في الجدول (1) سيتم تخفيض رسوم التعرفة حسبما هو مفصل في الجدول (1) أي بنسبة 100٪ للقائمة (أ) وبنسبة 50٪ للقائمة (ب) وبنسبة 20٪ للقائمة (ج).

(2) بالنسبة للسلع ذات المنشأ الاسرائيلي والمستوردة الى المنطقة (الاقليم) الجمركي الاسرائيلي والمدرجة في الجدول (2) سيتم تخفيض رسوم التعرفة بنسبة 10٪

3. تقدم اللجنة للطرفين تقارير وتوصيات تتعلق بالامور المبينة باعلانه، بناء على اتفاق مشترك.

المادة الحادية والعشرون

تخضع هذه الاتفاقية للموافقة او التصديق استنادا الى احكام القوانين والاجراءات الوطنية لكل طرف، وتدخل حيز التنفيذ في خلال (30) يوما من تاريخ تبادل الرسائل الدبلوماسية التي تؤكد حصول الموافقة او التصديق عليها.

المادة الثانية والعشرون

يستمر العمل بهذه الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات، وسوف يتم تجديدها بصورة آلية لفترة ثلاث سنوات اخرى متلاحقة بالموافقة الضمنية ما لم يقرر احد الطرفين ايقاف العمل بها كتابيا من خلال اشعار مسبق الى الطرف الآخر قبل ثلاثة اشهر من موعد انتهائها.

وقعت في عين بقرم يوم خامس والعشرون شهر تموز سنة 1995، والذي يصادف اليوم 1 من شهر جمادى الاولى سنة 1416 هجرية واليوم الاول من شهر جبان سنة 5756 هجرية، بنسختين اصليتين باللغات العربية، والعبرية، والانجليزية، وكل من هذه النصوص اصلية، وفي حالات الاختلاف في التفسير، يسود النص الانجليزي.

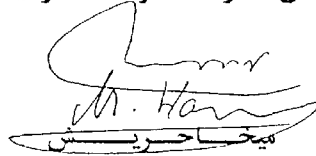
عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية



المهندس علي ابو الراغب

وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة دولة اسرائيل



وزير التجارة والصناعة

3. تبادل المعلومات في مجالات التقييس والفحوصات والمختبرات واعتمادها وشهادات المنتجات واعتماد أنظمة إدارة الجودة طبقاً للأيزو 9000 .

المادة الثامنة عشر

يتشاور الطرفان من خلال مؤسساتهما ذات العلاقة فيما يتعلق بالقضايا العمالية الثنائية، ويطبق على أفراد كل طرف من المستخدمين قانونياً لدى الطرف الآخر الحقوق والضمان الاجتماعي والامتيازات الأخرى الممنوحة أمتيادياً لدى كل من الطرفين للعاملين من دول أخرى.

المادة التاسعة عشر

تمنح الاستثمارات وعواندها للمستثمرين من كل طرف في مناطق الطرف الآخر معاملة عادلة ومنصفة طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها لدى الطرف المستثمر فيه.

المادة العشرون

1. اتفق الطرفان على انشاء لجنة أردنية - اسرائيلية مشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي بهدف تسهيل تطبيق هذه الاتفاقية . وتجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة أو بناء على طلب من أي من الطرفين وتعد الاجتماعات في كل من الاردن واسرائيل بالتناوب.

2. تقوم اللجنة بمهام من ضمنها:

أ. مراجعة تنفيذ احكام هذه الاتفاقية والنظر في أية اجراءات يمكن اتخاذها للوفاء بنصوصها.

ب. مناقشة الامور ذات العلاقة لترويج وتطوير علاقات التجارة والتعاون الاقتصادي بين الطرفين.

ج. استكشاف امكانات تعزيز وتوسيع آفاق العلاقات التجارية والاقتصادية ، بما في ذلك التعاون في مجالات الصناعة والاستثمار على اسس الفائدة المتبادلة ، وتحديد أية مجالات جديدة للتعاون.

د. التشاور حول اية مشكلة يمكن ان تظهر اثناء مسيرة تطوير العلاقات التجارية الاقتصادية بين الطرفين.

2. تتعاون السلطات الجمركية للطرفين في منع التهريب والتهرب من الضرائب، والاتجار غير المشروع في المخدرات.
3. يتعاون الطرفان في كافة الشؤون الجمركية المتعلقة بالعلاقات الجمركية الثنائية ويساعد كل منهما الآخر في هذا المجال.
4. تقدم السلطات الجمركية لدى الطرفين الخدمات الجمركية المعتادة ذات المستوى العالي في البلدين الى كافة الشؤون المتعلقة بالتجارة بينهما علاوة على تقديم هذا المستوى العالي من الخدمات الجمركية عند المعابر الحدودية بين البلدين.
5. يطمح الطرفان وسوف يتعاونان لتبسيط الاجراءات الجمركية الثنائية ونقل المعلومات المتعلقة بالاجراءات الجمركية الثنائية.
6. تتفق السلطات الجمركية لدى الطرفين على اساليب واجراءات تطبيق هذه المادة.

المادة السابعة عشر

في مجال المقاييس والانظمة الفنية اتفق الطرفان على:-

1. تشجيع الاعتراف المتبادل بشهادات وتقارير الفحوصات المخبرية التي تصدرها المؤسسات المعنية في البلدين طبقاً للمقاييس المعمول بها لدى الطرف المستورد.
2. تبادل القوانين، والانظمة والمقاييس والمواصفات الفنية .

هذه الإجراءات وفقا للقوانين السائدة لدى كل طرف والمتفق مع الممارسات الدولية المقبولة وان لا تكون هذه الاجراءات جزافية او تمييزية.

المادة الرابعة عشر

1. يجوز لكل طرف تطبيق اجراءات تجارية مؤقتة عندما يكون هنالك تهديد او اخلال بميزان مدفوعاته، ولكل طرف تطبيق اجراءات تجارية مؤقتة فقط لغايات اتاحة الوقت الكافي لاجراءات التعديل على مستوى الاقتصاد الكلي لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات لتأخذ مفعولها. ولا يجوز ان تتخذ هذه الاجراءات التجارية المؤقتة لحماية صناعة بداتها او قطاع بداته.

2. تكون الاجراءات التجارية المؤقتة المطبقة استنادا للفقرة رقم (1) اعلاه متوافقة في الزمن والمفعول مع حدة الخلل في ميزان مدفوعات الطرف المتضرر الذي يتخذ الاجراء ويتم التدرج في تخفيف هذه الاجراءات بما يتوافق مع التحسن في وضع ميزان المدفوعات للطرف المتضرر.

3. عند تطبيق الاجراءات التجارية المؤقتة، يمنح كل من الطرفين مستورداتهما الناشئة في الطرف الآخر معاملة لا تقل تفضيلا عن مثيلاتها الناشئة في دولة ثالثة.

المادة الخامسة عشر

يتعهد الطرفان بتحديد قيمة السلع لغايات فرض الرسوم الجمركية وفقا للممارسات الاعتيادية المتبعة لديهما دون اي تمييز ضد الطرف الآخر.

المادة السادسة عشر

1. يتعهد الطرفان بالتعاون من اجل التأكد من ان التجارة بينهما تتم استنادا الى احكام هذه الاتفاقية وللقوانين والانظمة المرعية لديهما.

المادة العاشرة

لا تؤدي هذه الاتفاقية الى الاخلال بحق اي من الطرفين في فرض اية موانع او محددات على المستوردات والصادرات وتجارة الترنزيت ، استنادا الى احكام القوانين والانظمة المرعية لديه والتي تهدف الى: حماية مصالح الامن او النظام العام أو القيم الاخلاقية ، وحماية حياة الانسان والحيوان والنبات أو الصحة وحماية الثروات الوطنية ذات القيمة التاريخية والفنية والاثريّة وعمليات التعامل بالذهب والفضة والمعادن الثمينة. وعلى أي حال، يجب ان لا تشكل هذه الموانع ادوات للتمييز او التحديد المخفي للتجارة بين الطرفين.

المادة الحادية عشر

يشجع الطرفان مشاركة مؤسسات وشركات بلديهما في المعارض الدولية التي تقام في البلد الآخر ويقدم كل منهما المساعدة اللازمة ضمن القوانين والانظمة المطبقة لديهما.

المادة الثانية عشر

يوفر الطرفان الحماية الكافية والفعالة وغير التمييزية وتطبيقها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية ، بما في ذلك تسجيل الاختراعات ، والعلامات التجارية والتصميم الصناعي وكذلك حماية الاعمال الادبية والفنية ضمن القوانين والانظمة المطبقة لديهما، ويتفقان على الالتزام بنود مؤتمر باريس المنعقد في 20 مارس 1883 لحماية الملكية الصناعية.

المادة الثالثة عشر

يجوز لكل طرف تبني آليات الحماية مثل اتخاذ الاجراءات المناسبة تجاه اغراق ودعم السلع المستوردة من الطرف الآخر، وتطبيق رسوم موازنة القيمة أو الاغراق والسماح باجراءات الحماية المؤقتة لصناعاتهما المحلية التي تتضرر نتيجة ارتفاع حاد في المستوردات او نتيجة الاغراق او الممارسات غير العادلة تجاه الطرف الآخر. ويتم اتخاذ

ز. تشجيع وترويج الأنشطة الهادفة الى تسهيل التجارة بينهما، بما في ذلك، المعارض التجارية والعامة والمؤتمرات والدعاية والاعلان، والخدمات الاستشارية والخدمات الاخرى.

المادة السابعة

اتفق الطرفان على التشاور العاجل بناءا على طلب اي منهما عندما تسبب المستوردات من احد الطرفين او يمكن أن تهدد بضرر على المنتجين المحليين للسلع المشابهة او السلع المنافسة مباشرة، بهدف إيجاد الحلول السريعة للمشكلات الناجمة. وفي الظروف الحرجة وعندما يرى الطرف المستورد ضرورة اتخاذ اجراء عاجل او معالجة مثل هذه الاضرار، فله أن يتخذ الاجراءات المناسبة بدون تشاور مسبق، بشرط البدء بالتشاور مباشرة بعد اتخاذ الاجراءات. وعند اختيار تلك الاجراءات بناء على هذه المادة، يسعى الطرفان لاعطاء الاولوية لتلك الاجراءات التي ينجم عنها أقل إخلال بفعالية هذه الاتفاقية.

المادة الثامنة

يبدل الطرفان جهدهما في تسوية النزاعات التي يمكن ان تنشأ عن تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية عن طريق المفاوضات.

المادة التاسعة

يسمح كل من الطرفين استنادا الى احكام قوائمه وانظمتة بفتح التمثيل التجاري ذي الصفة القانونية للطرف الآخر في بلده، ويعمل ما بوسعه لتوفير الظروف المناسبة لانشطته.

- ج. الحاويات الخاصة والمواد المغلفة المستخدمة في التجارة الدولية على أساس الاعادة، استنادا الى احكام القوانين والانظمة المطبقة لدى كل طرف.
- د. مواد لغايات الاصلاح بشروط أن تكون قد استوردت بصورة مؤقتة لغايات اعادة تصديرها.

المادة السادسة

- يشجع الطرفان تبادل المعلومات حول الامور التي تؤدي الى تسهيل تطوير التجارة والتعاون الاقتصادي بينهما. ويتفق الطرفان على تشجيع توسيع التعاون الاقتصادي في التجارة والصناعة بوسائل من ضمنها:
- أ. تشجيع النشاطات الصناعية المشتركة، بما في ذلك أنشطة تطوير الاسواق في بلديهما ونشاطات مشتركة في دول ثالثة.
- ب. تسهيل حركة الترانزيت وإعادة تصدير السلع.
- ج. المساعدة والتعاون في انشاء قنوات الترويج والتسويق.
- د. تشجيع الاتصالات المباشرة بين الهيئات التجارية والصناعية والاقتصادية في البلدين.
- هـ. المساعدة وتسهيل زيارات الاعمال الى كلا البلدين.
- و. حماية وتحسين البيئة من خلال التعاون المشترك في اطار تزويد العمليات الانتاجية والاجهزة والمعدات والخدمات السليمة بينيا.

ج. التي منحها اي من الطرفين او يمكن ان يمنحها لأي دولة وفقا للاتفاقيات الدولية.

المادة الثالثة

يجوز للطرفين ان يتفقا على تخفيض الرسوم الجمركية على قوائم السلع في اطار بروتوكول يوقع بينهما ويحدد هذا البروتوكول قوائم السلع لكل طرف التي ستعفى من الرسوم الجمركية كليا او جزليا.

المادة الرابعة

يتم التعاون التجاري والاقتصادي بين الطرفين بناء على اسس التجارة الاعتيادية بين شركاء الاعمال في كلا البلدين، واستنادا الى احكام القوانين والانظمة المطبقة في البلدين والاتفاقية الحالية وبناء على العقود التي يتم انجازها بين الاطراف الاعتبارية والقانونية في البلدين.

المادة الخامسة

يسمح الطرفان، استنادا لأحكام القوانين والانظمة المطبقة في كل من بلديهما، بإدخال بعض مواد المستوردات والصادرات تحت وضع الادخال المؤقت، بدون فرض رسوم جمركية أو ضريبة القيمة المضافة أو رسوم المكوس أو ضريبة المشتريات أو أي رسوم أخرى لها اثر مماثل وتتضمن هذه المواد ما يلي:-

أ. العينات التجارية، ومواد الدعاية التي لا يكون لها قيمة تجارية استنادا الى اتفاقية جنيف لعام 1952 لتسهيل استيراد العينات التجاريه ومواد الدعايه .

ب. مواد المعارض العامة والتجارية المستوردة على وضع الادخال المؤقت، استنادا الى احكام القوانين والانظمة المطبقة لدى كل طرف.

- ب. القواعد والاجراءات المتعلقة بالمستوردات والصادرات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتخليص الجمركي، والسترايزيت، والتخزين والاقطرمة (Transhipment).
- ج. الضرائب والرسوم الداخلية الاخرى المختلفة المطبقة مباشرة او بصورة غير مباشرة على السلع المستوردة.
- د. البيع والشراء والنقل والتوزيع والتخزين واستعمال البضائع المستوردة في اسواقهما الداخلية.
2. يمنح كل طرف المنتجات ذات المنشأ المحلي في النطاق الجمركي للطرف الآخر، معاملة غير تمييزية فيما يتعلق بتطبيق المحددات الكمية ومنح الرخص وأنظمة العملة الاجنبية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بشراء وتخصيص العملة الاجنبية لسداد مدفوعات البضائع والخدمات المستوردة.
3. لا تنطبق الشروط الواردة في الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة على اي من المنافع:-
- أ. الناشئة عن المشاركة في اتحاد جمركي او منطقة تجارة حرة او منظمة اقتصادية اقليمية التي يكون اي من الطرفين عضواً فيها او يمكن ان يصبح عضواً فيها مستقبلاً.
- ب. الناشئة عن المنافع والفوائد والامتيازات والاعفاءات الممنوحة او التي ستمنح من قبل الاردن الى الدول العربية الاعضاء في الجامعة العربية او لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني.

واعترافا بأن الجوار الجغرافي بين الطرفين، والحدود الطويلة المشتركة، والهيكل التجارية والاقتصادية لهما تعزز اسس التعاون في المجالات الاقتصادية، والبنية التحتية، والصناعية والفنية;

ورغبة منهما في التعاون الثنائي وفي المحافل متعددة الاطراف بغية تطوير اقتصادياتهما;

ورغبة منهما بتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما على اسس الفائدة المتبادلة بهدف خفض الفوارق في مستويات التنمية الاقتصادية بينهما;

يسعيان لاجاد الظروف الايجابية لتطوير الاتصالات المشتركة والتعاون الاقتصادي بين العاملين في الاقتصاد وبين المؤسسات في بلديهما. فقد اتفقا على ما يلي:-

المادة الاولى

يقوم الطرفان باتخاذ كل الاجراءات المناسبة لتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما والتأكد من تطويره بصورة منظمة.

المادة الثانية

1. يقوم الطرفان بانهاء كل اشكال المقاطعة، وسوف يمنحان، في كل الامور المتعلقة بمنتجات احد الطرفين في النطاق الجمركي للطرف الآخر، معاملة الدولة الأولى بالرعاية، خاصة فيما يتعلق ب:-
 - أ. الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المختلفة، المطبقة على المستوردات والصادرات.

2. ولتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي:-

أ. إزالة حواجز التمييز التي تعتبر معيقة لتحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وانهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد احدهما الآخر من قبل اطراف ثالثة.

ب. اعترافا من الطرفين بأن العلاقات بينهما ينبغي لها ان تسير استرشادا بمبادئ الانسياب الحر للسلع والخدمات الذي لا يعترض شيء سبيله، فإنهما سيدخلان في مفاوضات بهدف التوصل الى عقد اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي ، بما في ذلك التجارة وإقامة منطقة او مناطق تجارة حرة، والاستثمار، والعمل المصرفي، والتعاون الصناعي والعمالة، وذلك لأغراض تعزيز قيام علاقات اقتصادية مفيدة تقوم على مبادئ يتم الاتفاق حولها، كما تقوم على اعتبارات التنمية البشرية على مستوى الاقليم. وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

ج. التعاون ثنائيا، وفي المحافل المتعددة الاطراف ، كذلك باتجاه تعزيز اقتصادياتهما وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع اطراف اقليمية اخرى .

واعترافا بأهمية التنمية الاقتصادية والازدهار كدعامات للسلام، والامن، والعلاقات المنسجمة؛

واعترافا بأن التجارة والتعاون الاقتصادي يشكلان عناصر هامة وأساسية في تطوير العلاقات الثنائية المبنية على أسس مستقرة وعادلة وطويلة المدى؛

اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي بين حكومة دولة اسرائيل

و

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وفقا لمعاهدة السلام الموقعة ما بين حكومة دولة اسرائيل وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ 26 تشرين اول 1994، فإن حكومة دولة اسرائيل وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية (المشار اليهما فيما بعد (بالطرفين).

وطبقا للمادة (7) من معاهدة السلام والتزاما بالبند (2ب) من المادة ذاتها والتي تدعو بالتحديد الى التفاوض بشأن التوصل الى إتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري (يتم التوصل اليها خلال فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة) ولغايات الايضاح يعيد الطرفان التأكيد على المادة السابعة كما يلي:-

1. انطلاقا من النظر الى التنمية الاقتصادية والازدهار باعتبارهما دعامتين للسلام والامن والعلاقات المنسجمة فيما بين الدول والشعوب والافراد من بني البشر، فإن الطرفين في ضوء اوجه التفاهم التي تم التوصل اليها، يؤكدان على رغبتهما المتبادلتين في تعزيز التعاون الاقتصادي لا بينهما وحسب بل وضمن الاطار الاوسع للتعاون الاقتصادي الاقليمي.

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT ON TRADE AND ECONOMIC COOPERATION BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF ISRAEL AND THE
GOVERNMENT OF THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

Pursuant to the Treaty of Peace between the State of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordan signed on 26th October 1994, the Government of the State of Israel and the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan (hereinafter referred to as the "Parties"),

In accordance with Article 7 of the Treaty of Peace and in compliance with paragraph 2-b of the said Article providing specifically for negotiations on the economic and trade Agreement to "be concluded no later than six months from the exchange of the instruments of ratification of this Treaty", the Parties, for the purposes of clarification, hereby restate Article 7 as follows:

1. Viewing economic development and prosperity as pillars of peace, security and harmonious relations between states, peoples and individual human beings, the Parties, taking note of understandings reached between them, affirm their mutual desire to promote economic co-operation between them as well as within the framework of wider regional economic co-operation.

2. In order to accomplish this goal, the Parties agree to the following:

a. to remove all discriminatory barriers to normal economic relations, to terminate economic boycotts directed at the other Party, and to co-operate in terminating boycotts against either Party by third parties.

b. recognising that the principle of free and unimpeded flow of goods and services should guide their relations, the Parties will enter into negotiations with a view to concluding agreements on economic co-operation, including trade and the establishment of a free trade area or areas, investment, banking, industrial co-operation and labour, for the purpose of promoting beneficial economic relations, based on principles to be agreed upon, as well as on human development considerations on a regional basis. These negotiations will be concluded no later than 6 months from the exchange of the instruments of ratification of this Treaty.

c. to co-operate bilaterally, as well as in multilateral forums, towards the promotion of their respective economies and of their neighbourly economic relations with other regional parties".

Recognizing the importance of economic development and prosperity as pillars of peace, security and harmonious relations;

Recognizing that trade and economic-cooperation are indispensable and important factors in the development of bilateral relations on a stable, equitable and long-term basis;

Recognizing that the Parties close geographic proximity, long common border and economic and trade structures enhance the basis for economic, infrastructure, industrial and technical cooperation;

Desiring to cooperate bilaterally and in multilateral fora towards the promotion of their economies;

Desiring to develop trade and economic relations between the Parties on the basis of mutual benefit with the objective of reducing the disparity in the level of economic development;

Striving to create favourable conditions for the development of mutual contacts and economic cooperation between economic operators and organizations of the Parties;

Have agreed as follows:

Article 1

The Parties shall take all appropriate measures to encourage and ensure the orderly development and promotion of trade and economic cooperation between the Parties.

Article 2

1. The Parties shall eliminate all economic boycotts and shall accord, with respect to all aspects pertaining to products originating in the customs territory of the other Party, Most-Favoured-Nation treatment, in particular as regards:

(a) customs duties and charges of any kind applicable in respect of imports and exports;

(b) rules and formalities in connection with import and export, including those relating to customs clearance, transit, storage and transshipment;

(c) taxes and other internal charges of any kind applicable directly or indirectly in respect of imported goods;

(d) selling, purchasing, transportation, distribution, storage and use of imported goods in the domestic market.

2. Each Party shall accord to products originating in the customs territory of the other Party, non-discriminatory treatment regarding the application of quantitative restrictions, the granting of licences and foreign currency regulations, in particular with respect to the purchase and allocation of currency for the payment of imported goods or services.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply to any advantages which:

(a) ensue from the participation in a customs union, free trade area or regional economic organization, wherein either Party is a member or may become a member in the future;

(b) ensue from benefits, favours, privileges and exemptions which are granted or will be granted by Jordan to Arab States of the Arab League or to the Palestinian Interim Self-Governing Authority;

(c) either Party has accorded or may accord to any country pursuant to international Agreements.

Article 3

The Parties may agree to reduce customs duties on lists of goods within the framework of a Protocol to be signed between them. Such a Protocol will specify the lists of goods of each Party to be exempted from such duties, wholly or partially.

Article 4

Trade and economic cooperation between the Parties shall be accomplished on normal commercial terms between business partners of the Parties, in accordance with their respective laws and regulations in force and the present Agreement, on the basis of contracts to be concluded between legal and natural entities of the Parties.

Article 5

The Parties shall allow, in accordance with the laws and regulations in force in each country, the temporary import and export of certain items, without imposing customs duties, value added tax, excise tax, purchase tax or other charges having equivalent effect. These items shall include:

- a) commercial samples and advertising material of no commercial value according to the Geneva Convention of 1952 to facilitate the importation of commercial samples and advertising material;
- b) items for fairs and commercial exhibitions imported on a temporary basis, according to the laws and regulations of each Party;
- c) special containers and packing used in international trade on a return basis, according to the laws and regulations of each Party;
- d) articles to be repaired on condition that they are temporarily imported for purposes of re-export.

Article 6

The Parties shall promote the exchange of information on issues that would facilitate the development of their trade and economic cooperation. The Parties agree to promote the expansion of economic cooperation in trade and industry, by means, *inter alia*, of:

- (a) encouraging joint industrial activities, including market development activities in their respective countries as well as joint activities in third countries;
- (b) facilitating transit and re-exports of goods;
- (c) assisting and cooperating in the establishment of promotional and marketing channels;
- (d) promoting direct contacts between commercial, industrial and other business and economic associations of both countries;
- (e) assisting and facilitating business visits in both countries;

(f) protection and improvement of the environment through joint cooperation in the supply of ecologically sound processes, equipment and services;

(g) promotion and encouragement of activities aimed at facilitating mutual trade, including fairs, exhibitions, conferences, advertising, consultancy and other business services.

Article 7

The Parties agree to consult promptly at the request of either Party whenever imports of products originating in the territory of the other Party cause or threaten to cause injury to domestic producers of like or directly competitive products, with the aim of finding immediate solutions to the problems raised.

In critical circumstances, where in the opinion of the importing Party emergency action is necessary to prevent or remedy such injury, the importing Party may take appropriate measures without prior consultation, on the condition that the consultation be effected immediately after taking such measures. In the selection of measures under this Article, the Parties will endeavour to give priority to those measures which cause the least disturbance to the functioning of this Agreement.

Article 8

The Parties shall strive to settle through negotiations all disputes arising out of the interpretation or application of the present Agreement.

Article 9

Each Party shall permit, in accordance with its laws and regulations, the opening in its country of commercial representations of legal entities of the other Party and shall do everything possible to ensure favourable conditions for their activities.

Article 10

This Agreement shall not entail renunciation by either Party of its right to impose prohibitions or restrictions on the import, export and transit of goods in accordance with its laws and regulations that aim at: the protection of security interests and public or moral order; the protection of human, animal or plant life or health; the protection of national treasures of artistic, historical or archaeological values; and operations with gold, silver and other precious metals. Such prohibitions shall not, however, constitute means of discrimination or concealed limitation of trade between the Parties.

Article 11

The Parties shall encourage participation of enterprises and organizations of their countries in international exhibitions and fairs held in each country and shall render such

assistance as may be required in accordance with the laws and regulations in force in each respective country.

Article 12

The Parties shall ensure adequate, effective and non-discriminatory protection and enforcement of industrial, commercial and intellectual property rights, including registration of patents, trademarks and industrial designs, as well as protection of literary and artistic work, in accordance with their laws and regulations in force, and agree to comply with the provisions of the Paris Convention of 20 March 1883, for the Protection of Industrial Property.

Article 13

Each Party may adopt a safeguard mechanism, such as taking appropriate measures against dumped or subsidized goods imported from the other Party, imposing of anti-dumping and/or countervailing duties and allowing temporary protection for domestic industries injured by sharp increases of imports, dumping and unfair practices of the other Party. Such measures shall be taken in accordance with the prevailing laws of each Party, provided they are in accordance with internationally accepted practices, and are not disproportionate or discriminatory.

Article 14

1. A Party may apply temporary trade measures when it is threatened by, or suffers from, a serious balance of payments situation. A Party may impose temporary trade measures only to provide time for macroeconomic adjustment measures to correct its balance of payments problems. Temporary trade measures permitted by this article may not be used to protect individual industries or sectors.

2. Temporary trade measures applied under paragraph 1 will be consistent in duration and effect with the severity of the balance of payments problem experienced by the Party imposing the measure and will be progressively relaxed consistent with improvements in the Party's balance of payments situation.

3. In applying temporary trade measure, the Parties will accord treatment no less favourable to imports originating in the other Party than to imports originating in third countries.

Article 15

Each Party undertakes to determine the value for customs purposes in accordance with their normal practices without any discrimination against the other Party.

Article 16

1. The Parties undertake to cooperate in order to ensure that trade is conducted in accordance with this Agreement and the laws and regulations of each Party.
2. The Customs Authorities of the Parties will cooperate in preventing smuggling, evasion of taxes, and the illicit trade of drugs.
3. The Customs Authorities of the Parties will cooperate in all customs matters concerning their bilateral customs relations and will assist each other in this respect.
4. The Customs Authorities of the Parties will provide Customs services of the customary, high standard of services provided in their respective countries in all matters related to trade between them. In addition, Customs services at this high standard will be provided at the border crossings between the Parties.
5. The Parties aspire to and will cooperate to simplify bilateral customs procedures and to exchange information concerning bilateral customs procedures.
6. The Customs Authorities of the Parties will agree on modalities and procedures for the implementation of this Article.

Article 17

In the field of standards and technical regulations, the Parties agree to:

1. encourage the mutual recognition of certificates and test reports issued by the institutions concerned in each Party according to the standards of the importing Party;
2. exchange laws, regulations, standards and technical specifications;
3. exchange information and expertise in the field of standardization, testing laboratories and their accreditation, product certification and quality management system certification according to ISO 9000.

Article 18

The Parties shall consult through their respective competent authorities in respect of bilateral labour issues.

The rights, social security and other benefits, normally applied in each Country, in accordance with its laws and regulations, to foreign labourers coming from other states, shall apply to persons of one Party, legally employed in the Country of the other.

Article 19

Investments or returns made by investors of either Party in the territory of the other Party shall receive fair and equitable treatment and in accordance with the laws and regulations of the recipient Party of such investment.

Article 20

1. The Parties agree to establish a Joint Israeli-Jordanian Commission on Trade and Economic Cooperation with the objective of facilitating the implementation of this Agreement. The Commission shall meet once a year or upon request of either Party, in Israel and in Jordan alternatively.

2. The Commission shall, inter alia:

(a) review the implementation of the present Agreement and consider measures which might be taken with a view to fulfilling its provisions;

(b) discuss matters pertinent to the promotion and the development of trade and economic relations between the Parties;

(c) explore the possibilities of promoting and diversifying trade and economic relations, including industrial and investment cooperation, on the basis of mutual benefits, and identify new areas for such-cooperation;

(d) consult on any problem which might arise in the course of the development of economic and trade relations between the Parties.

3. The Commission shall submit to the parties reports and recommendations relating to the above matters, on the basis of mutual consent.

Article 21

This Agreement is subject to approval or ratification in accordance with the national legislation and procedures of each Party and shall enter into force not later than thirty (30) days from the date of the latter of the diplomatic notes confirming such approval or ratification.

Article 22

The present Agreement is concluded for a period of three (3) years, and will be automatically renewed by tacit acquiescence for further periods of three (3) years, unless terminated in writing by one of the Parties by an advance notice of three (3) months.

Done at Ein-Bokek this 25th day of October 1995, which corresponds to the 1st day of Heshvan, 5756 and to the first day of II Jamad, 1416 H, in two original copies in the Hebrew, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For the Government of the State of Israel:

MICHA HARICH

For the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan:

ALI H. ABU-RAGHEB

PROTOCOL TO THE AGREEMENT ON TRADE AND ECONOMIC COOPERATION

Pursuant to the Agreement on Trade and Economic Cooperation signed today between the Government of the State of Israel and the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan (hereinafter "the Parties"), and in accordance with Article 3 of the Agreement, the Parties have agreed as follows:

Article 1

A. (1) The basis for customs tariff reductions for goods of Jordanian origin covered by Table 1 shall be the Israeli customs tariff duties stipulated in the above-mentioned Table.

(2) The basis for customs tariff reductions for goods of Israeli origin covered by Table 2 shall be the Jordanian tariff duties in force on the day of clearance of goods from customs.

B. Customs tariff reductions shall be implemented according to the following schedules:

(1) For goods of Jordanian origin imported into the customs territory of Israel and listed in Table 1, tariff duties will be reduced as detailed in Table 1, namely by 100% for list A, by 50% for list B and by 20% for list C.

(2) For goods of Israeli origin imported into the customs territory of Jordan and listed in Table 2, tariff duties will be reduced by 10% of the Jordanian tariff duties in force at the time of clearance of goods from customs and by a further 5% from the first day of the third year from the entry into force of this Protocol.

Article 2

This Protocol is subject to approval or ratification in accordance with the national legislation and procedures of each Party and shall enter into force not later than thirty (30) days from the date of the latter of the diplomatic notes confirming such approval or ratification.

Article 3

This Protocol shall remain in force for a period of 3 years, within which period the Parties will negotiate for the purpose of expanding the scope of mutual duty reductions and assuring improved market access.

Article 4

The rules of origin to be applied are those stipulated in Annex 1, to be considered part of this Protocol.

Done at Ein-Bokek this 25th day of October 1995 which corresponds to the 1st day of Heshvan 5756 and to the first day of II Jamad, 1416H, in two original copies in the Hebrew,

Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For the Government of the State of Israel:

MICHA HARICH

For the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan:

ALI H. ABU-RAGHEB

ANNEX I

Rules of Origin

1. Basic rules

A good listed in Table 1¹ and Table 2¹ in this Protocol shall originate in the customs territory of a Party and shall be entitled to the reduction of customs duties specified in those tables where:

(a) The good is produced in the customs territory or free zone areas of one or both Parties and the domestic value added of the good is equal to or more than thirty-five per cent of the ex-works value, provided that the good undergoes a production process other than minor processing and that this production process results in a tariff change of the non-originating materials from a six-digits subheading of the Harmonized Coding System into another six-digits subheading.

(b) The good is accompanied by a certificate of origin.

(c) The good is transported directly from the exporting Party to the other Party.

2. Minor processing

Minor processing, with respect to a good, means any of the following:

(a) mere dilution with water or any other solvent or simple mixing of two or more substances;

(b) cleaning, including removal of rust, grease, paint or any other coating;

(c) applying any preservative or decorative coating;

(d) trimming, filing or cutting off excess material;

(e) unloading, reloading or any other operation necessary to maintain the good in good condition;

(f) packing or repacking of the good for transport or storage;

(g) packaging or repackaging of the good for retail sale;

(h) testing, marking, sorting or grading;

(i) repairs or simple alterations, washing, laundering or sterilizing;

(j) textile decorative process in the production of textile goods, other than apparel, such as folding, fringing, bordering, minor embroidery, hemstitching, and other similar processes; or

(k) ornamental or finishing operations incidental to apparel assembly and designed to enhance the marketing appeal or the ease of care of the good, such as embroidery, hemstitching and sewn applique work, stone or acid washing, printing and piece dyeing, pre-shrinking and permanent pressing, the attachment of accessories, and other similar operations.

1. See p. 415 of this volume.

3. Definitions

The term "domestic value added" means the difference between the actual ex-works value of the exported good and the customs value of the non-originating materials at the time of importation used in the production of the good, as a percentage of the ex-works value of the good, on the basis of the following formula:

$$DVA = \frac{EXV - VNM}{EXV}$$

where: DVA is the domestic value added EXV is the actual ex-works value of the exported good VNM is the customs value of the non-originating materials at the time of importation.

4. Certificate of Origin

(a) The competent authorities of the two Parties shall establish, prior to the implementation, of the Protocol, the format of the Certificate of Origin for the purpose of certifying that a good exported from the customs territory or the free zone areas of a Party into the customs territory or free zone areas of the other Party qualifies as an originating good according to articles 1. and 2. of this Annex.

(b) The Certificate of Origin shall include, inter alia, the name and address of the manufacturer and the invoice number of the consignment and shall be signed by the exporter of the good.

(c) The Certificate of Origin for goods originating in the customs territory of Jordan shall be approved by the Jordanian Chamber of Industry or Commerce and certified by the Jordanian Ministry of Industry and Trade.

(d) The Certificate of Origin for goods originating in the customs territory of Israel shall be certified by the Israel Export Institute or by the Chamber of Commerce, or by the Manufacturers Association.

(e) The Certificate of Origin shall be issued for a specific and defined consignment while the goods are still in the exporting Country, in order to allow examination of the goods by the Competent Authority, if it decides to do so.

(f) In exceptional circumstances, the Certificate of origin may also be issued after the goods related thereto are exported; where the place of issuance at the time of the exportation is due to error, unintentional omissions instances, the Certificate shall bear a special mark that will note the conditions under which it was issued.

(g) The authority who approves a Certificate of Origin, as well as the exporter, shall maintain a copy of it for at least three years from the date of issuance.

(h) The Customs Authority of the importing Country retains the right to demand proofs and all relevant information it will consider appropriate.

(i) The Certificate of Origin shall be submitted to the Customs Department of the country into which the goods are imported at the time of clearance and not later than six months from the date of its issuance.

(j) Certificates of Origin submitted to the Customs Authorities of the importing Country after expiration of the period set for submission in paragraph (i) may be received for the purpose of determination of the commencement of priority, in the instance that failure to comply with the time limit results from force majeure or exceptional circumstances. The Customs Authorities of the importing Country may accept the Certificates when the goods are presented to them prior to expiration of the aforementioned time period.

(k) In the event of theft, loss, or destruction of the Certificate of Origin, the exporter may request the authority that issued the Certificate to supply a copy in the form of export documents located in their possession.

The copy issued in this manner will clearly display the word DUPLICATE.

(l) In order to ensure the proper implementation of this Annex, Israel and Jordan will assist each other, via their respective Customs Authorities, to examine the authenticity of the Certificates of Origin and the accuracy of the information as regards the origin of the relevant products and of the declarations of the exporter.

(m) The form itself and the portion filled in shall be in English.

(n) The form shall be completed in type-written letters. In the event the form is completed by hand, the writing shall be in clear, large letters.

TABLE 1 LIST A¹

Goods originating in Jordan - one hundred percent tariff duty reduction

TABLE 1 LIST B¹

Goods originating in Jordan - fifty percent tariff duty reduction

TABLE 1 LIST C¹

Goods originating in Jordan - twenty percent tariff duty reduction

TABLE 2¹

Goods originating in Israel - ten percent tariff duty reduction for two years and additional five percent on the third year

1. Not published herein in accordance with article 12(2) of the General Assembly regulations to give effect to Article 102 of the Charter of the United Nations, as amended.

התעודות בעת הצגת הטובין קודם לפקיעתה של תקופת הזמן האמורה.

(יא) במקרה של גניבה, אובדן או השחתה של תעודת המקור, רשאי היצואן לפנות לרשות שהנפיקה את התעודה בבקשה למסור לידיו עותק בנוסח של מסמכי הייצוא הנמצאים ברשותם.

על עותק שיופק כאמור לעיל תירשם באופן ברור המילה **"DUPLICATE"** (העתק).

(יב) כדי להבטיח את יישומו הנאות של נספח זה, תסייענה ישראל וירדן זו לזו, באמצעות רשויות המכס של כל מדינה, בבדיקת אמיתות תעודות המקור ונכונות המידע בנוגע למקורם של המוצרים האמורים בתעודה ולנכונות הצהרות היצואן.

(יג) הטופס עצמו והחלק שיש למלא יהיו בשפה האנגלית.

(יד) את הטופס יש למלא באותיות דפוס. אם ממלאים את הטופס בכתב יד, יש לכתוב באותיות ברורות וגדולות.

3. הגדרות

המונח "ערך מוסף מקומי" פירושו ההפרש בין השווי בפועל בשער המפעל של הטובין המיוצאים לבין שווים לצורכי מכס במועד היבוא של החומרים הלא מקוריים המשמשים לייצור הטובין, כאחוז מהשווי בשער המפעל של הטובין, על פי הנוסחה הבאה:

$$DVA = \frac{EXV - VNM}{EXV}$$

כאשר: DVA הוא הערך המוסף המקומי, EXV הוא השווי בפועל בשער המפעל של הטובין המיוצאים, ו-VNM הוא השווי לצורכי מכס של החומרים הלא מקוריים במועד היבוא.

4. תעודת המקור

- (א) קודם ליישומו של הפרוטוקול, תיקבענה הרשויות המוסמכות של הצדדים את נוסח תעודת מקור הטובין, שתשמש אישור שהטובין המיוצאים מאזור המכס או מאזורי הסחר החופשי של מי מהצדדים אל אזור המכס או אזורי הסחר החופשי של הצד השני, עונים להגדרת טובין מקוריים על פי סעיפים 1 ו-2 לנספח זה.
- (ב) תעודת מקור הטובין תכלול, בין היתר, את שמו וכתובתו של היצרן ואת מספר החשבונית של המשלוח, ותיחתם על ידי יצואן הטובין.
- (ג) תעודת המקור לטובין המיוצרים באזור המכס של ירדן תאושר על ידי לשכת התעשייה או לשכת המסחר של ירדן, וכן על ידי משרד התעשייה והמסחר של ירדן.
- (ד) תעודת המקור לטובין שמקורם באזור המכס של ישראל תאושר על ידי מכוון היצוא הישראלי או על ידי לשכת המסחר, או על ידי התאחדות התעשיינים.
- (ה) תעודת המקור תונפק עבור משלוח מסוים ומוגדר בעת שהטובין עדיין במדינה המייצאת, כדי לאפשר בדיקה של הטובין על ידי הרשות המוסמכת, אם תחליט לעשות זאת.
- (ו) במקרים יוצאי דופן, ניתן להנפיק את תעודת המקור עוקב לייצוא הטובין האמורים בתעודה; לא צוין מקום היצואת התעודה במועד הייצוא עקב טעות או השמטה לא מכוונת, תישא התעודה סיכנון מיוחד לציון התנאים בהם הוצאה.
- (ז) הרשות המאשרת את תעודת המקור, וכן היצואן, ישמרו עותק של התעודה למשך תקופה שלא תפחת משלוש שנים ממועד הוצאת התעודה.
- (ח) לרשויות המכס במדינה המייבאת שמורה הזכות לדרוש הוכחות וכל מידע רלוונטי שימצאו לנכון.
- (ט) תעודת המקור תימסר לאגף המכס של המדינה אליה מיובאים הטובין במועד השחרור, ולא מאוחר מששה חודשים ממועד הוצאתה.
- (י) ניתן לקבל תעודות מקור שתימסרנה לרשויות המכס של המדינה המייבאת אחרי תום התקופה המיועדת למסירה האמורה בס"ק (ט) לעיל, לצורך קביעת התחלת זכות קדימה, וזאת במקרה שאי-העמידה במגבלת הזמן האמורה נבעה מכוח עליון או מנסיבות מיוחדות. רשויות המכס של המדינה המייבאת רשאיות לקבל את

נספח I

כללי המקור

1. כללים בסיסיים

מקורם של טובין הרשומים בטבלה 1 ובטבלה 2 לפרוטוקול זה יהיה באזור המכס של אחד הצדדים, וטובין כאמור יהיו זכאים להפחתות בתעריפי המכס המפורטות בטבלאות האמורות, במקרים הבאים:

(א) הטובין מיוצרים באזור המכס או באזורי סחר חופשי של אחד הצדדים או שניהם, והערך המוסף המקומי של הטובין שווה או עולה על שלושים וחמישה אחוזים משווי הטובין בשער המפעל, ובתנאי שהטובין עוברים תהליך ייצור שאינו עיבוד מזערי, ושתהליך ייצור כאמור מביא לשינוי בתעריף של חומרי הגלם הלא מקוריים כסיווג-משנה שש ספרתי אחד במערכת הקוד האחידה, לסיווג-משנה שש ספרתי אחר.

(ב) מצורפת לטובין תעודת מקור.

(ג) הטובין נשלחים ישירות מהצד המייצא אל הצד השני.

2. עיבוד מזערי

בכל הנוגע לטובין, עיבוד מזערי פירושו כל פעולה מהפעולות הבאות:

(א) דילול בלבד באמצעות מים או ממיס אחר או ערבוב פשוט של שני חומרים או יותר;

(ב) ניקוי, ובכלל זה הסרת חלודה, חומרי שימון, צבע או ציפוי אחר כלשהו;

(ג) הנחת ציפוי מגן או ציפוי דקורטיבי כלשהו;

(ד) קיצוץ, מילוי או חיתוך של חומר עודף;

(ה) פריקה, הטענה-מחדש או כל פעולה אחרת הדרושה כדי לשמור על תקינות הטובין;

(ו) אריזה או אריזה-מחדש של הטובין לצורך הובלתם או אחסנתם;

(ז) אריזה או אריזה-מחדש של הטובין לצורך מכירה קמעונאית;

(ח) בדיקה, סימון, מיון או דירוג;

(ט) תיקונים או שינויים פשוטים, שטיפה, כיבוס או חיטוי;

(י) טיפול דקורטיבי בטקסטיל בתהליך הייצור של מוצרי טקסטיל, למעט מלבושים, כגון קיפול, עיטור בגדילים, תפירת שוליים, עבודת רקמה מזעריה, תפירת אימרה ותהליכים דומים אחרים.

(יא) עבודות עיטור או גימור משניות בתהליך ייצור מלבושים, שמיועדות להגביר את כוח המשיכה השיווקי או את קלות הטיפול בטובין, כגון רקמה, תפירת אימרה ועבודת תפירת אפליקה, שטיפה בשפשוף או בחומצה, הדפסה וצביעת חלקים, כיווץ וגיהוץ תמידי, הצמדת אביזרי קישוט ופעולות דומות נוספות.

¹ The tables were provided in the authentic Arabic and English texts only -- Les tableaux ont été fournis dans les textes authentiques arabe et anglais seulement.

פרוטוקול

להסכם הסחר ושיתוף הפעולה הכלכלי

בעקבות הסכם הסחר ושיתוף הפעולה הכלכלי שנחתם היום בין ממשלת מדינת ישראל לבין ממשלת הממלכה ההאשמית של ירדן (להלן "הצדדים"), ובהתאם לסעיף 3 להסכם, הסכימו הצדדים כדלקמן:

סעיף 1

א - (1) הבסיס להפחתות בתעריפי המכס לטובין שמקורם בירדן, המפורטים בטבלה 1, יהיה תעריפי המכס הישראלי הקבועים בטבלה האמורה.

(2) הבסיס להפחתות בתעריפי המכס לטובין שמקורם בישראל, המפורטים בטבלה 2, יהיה תעריפי המכס הירדני שיהיו בתוקף במועד שחרור הטובין מהמכס.

ב - ההפחתות בשיעורי המכס ייושמו על פי התכנון המפורט להלן:

(1) בגין טובין שמקורם בירדן, שיובאו לאזור המכס של ישראל ורשומים בטבלה 1, יופחתו תעריפי המכס כמפורט בטבלה 1, כלומר בשיעור של 100% לרשימה א, בשיעור של 50% לרשימה ב ובשיעור של 20% לרשימה ג.

(2) בגין טובין שמקורם בישראל, שיובאו לאזור המכס של ירדן ורשומים בטבלה 2, יופחתו תעריפי המכס ב- 10% מתעריפי המכס שיהיו בתוקף בירדן במועד שחרור הטובין מהמכס, וב- 5% נוספים החל מהיום הראשון לשנה השלישית ממועד כניסתו לתוקף של פרוטוקול זה.

סעיף 2

פרוטוקול זה כפוף לאישור או אשרור בהתאם לחקיקה ולנהלים הנוהגים אצל כל אחד מהצדדים, וייכנס לתוקפו לא מאוחר משלושים (30) יום מתאריך אחרון המכתבים הדיפלומטיים בדבר אישור או אשרור כאמור.

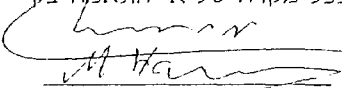
סעיף 3

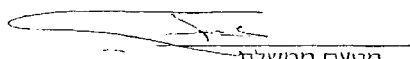
פרוטוקול זה יישאר בתוקפו למשך ונקופה של 3 שנים, שבמהלכה ינהלו הצדדים משא ומתן במטרה להרחיב את היקפן של הפחתות המכס ההדדיות ולהבטיח את שיפור הנגישות לשווקים.

סעיף 4

כללי מקור הטובין שיחולו יהיו הכללים האמורים בנספח 1, שייחשב לחלק בלתי-נפרד מפרוטוקול זה.

נחתם ב ג'ון-מארק ביום 25 לחודש אוקטובר 1995, שהוא יום 1/10 לחודש אוקטובר התשנ"ו, שהוא יום 1 לחודש אוקטובר 1416 H, בשני עותקים מקוריים בשפה העברית, בשפה הערבית ובשפה האנגלית, ובנוסחים זהים. בכל מקרה של אי-התאמה בין הנוסחים - יקבע הנוסח בשפה האנגלית.

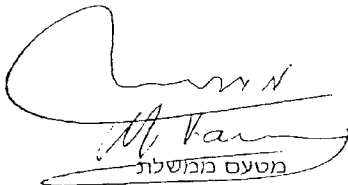

מטעם ממשלת
מדינת ישראל

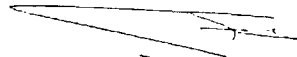

מטעם ממשלת
הממלכה ההאשמית של ירדן

סעיף 22

ההסכם הנוכחי נערך לתקופה של שלוש (3) שנים, ותוקפו יתחדש באופן אוטומטי בהסכמה אילמת לתקופות נוספות בנות שלוש (3) שנים, אלא אם הופסק על ידי מי מהצדדים, בהודעה בכתב שלושה (3) חודשים מראש.

נחתם ב- 25 ביוני 1995 לחודש אלול 1995, שהוא יום 7 לחודש תמוז התשנ"ו, שהוא יום 1 לחודש אב 1416, בשני עותקים מקוריים בשפה העברית, בשפה הערבית ובשפה האנגלית, ובנוסחים זהים. בכל מקרה של אי-התאמה בין הנוסחים - יקבע הנוסח בשפה האנגלית.


מטעם ממשלת
מדינת ישראל


מטעם ממשלת
הממלכה ההאשמית של ירדן

6. רשויות הנכס של הצדדים תסכמנה ביניהן על הדרכים והנהלים ליישומן של סעיף זה.

סעיף 17

בתחום התקנים והתקנות הטכניות, הצדדים מסכימים:

1. לעודד הכרה הדדית בתעודות ודו"חות בדיקה שהוצאו על ידי מכוני העוסקים בכך בכל אחת מהמדינות, בהתאם לתקני הצד המייבא;
2. לבצע חילופי מידע אודות חוקים, תקנות, תקנים ומפרטים טכניים;
3. לבצע חילופי מידע וניסיון בתחום התקינה, מעבדות בדיקה ודרכי הסמכתן, תעודות הסמכה למוצרים ותעודות הסמכה למערכות ניהול איכות בהתאם לתקן בינלאומי ISO 9000.

סעיף 18

הצדדים יערכו התייעצויות ביניהם, באמצעות הרשויות המוסמכות בכל מדינה, בנושאים הקשורים לענייני עבודה דו-צדדיים.

על עובדים ממדינתו של כל אחד מהצדדים, המועסקים כחוק במדינתו של הצד השני, יחולו כל הזכויות, זכויות הביטוח הלאומי והטבות אחרות החלות בכל אחת מהמדינות, בהתאם לחוקיה ולתקנותיה, על עובדים זרים המגיעים ממדינות אחרות.

סעיף 19

השקעות שבוצעו או תמורות שהתקבלו על ידי משקיעים של כל אחד מהצדדים בשטחו של הצד השני, יזכו לטיפול הוגן וצדק בהתאם לחוקים ולתקנות של הצד המקבל השקעות כאמור.

סעיף 20

1. הצדדים מסכימים להקים ועדה משותפת ישראלית-ירדנית לענייני סחר ושיתוף פעולה כלכלי, במטרה לסייע ביישומן של הסכם זה. הועדה תתכנס אחת לשנה, או על פי בקשת נוי מהצדדים, בישראל ובירדן, לחילופין.

2. בין יתר הדברים, הועדה:

(א) תעקוב אחר יישומו של ההסכם הנוכחי ותבחן אמצעים שניתן לנקוט במטרה למלא אחר הוראותיו;

(ב) תדון בנושאים הקשורים לקידום ולפיתוח הסחר והיחסים הכלכליים בין הצדדים;

(ג) תבחן אפשרויות לקידום ולגיוון הסחר והיחסים הכלכליים, ובכלל זה שיתוף פעולה בתחומי התעשייה וההשקעות, על בסיס תועלת הדדית, וכן תזהה תחומים חדשים לשיתוף פעולה כאמור;

(ד) תדון בכל בעיה העשויה להתעורר במהלך פיתוחם של היחסים הכלכליים והסחר בין הצדדים.

3. הועדה תמציא לצדדים דו"חות והמלצות בנוגע לעניינים האמורים לעיל, על בסיס הסכמה הדדית.

סעיף 21

הסכם זה כפוף לאישור או אשרור בהתאם לחוקים ולנהלים הנהגים אצל כל אחד מהצדדים, וייכנס לתוקפו לא יאוחר משלושים (30) יום מתאריך אחרון המכתבים הדיפלומטיים בדבר אישור או אשרור כאמור.

סעיף 11

הצדדים יעודדו השתתפות של עסקים וארגונים ממדינותיהם בתערוכות בינלאומיות ובירידים שיתקיימו בכל אחת מהמדינות, וכל אחד מהצדדים יסייע, כפי הצורך, בהתאם לחוקים ולתקנות החלים במדינתו.

סעיף 12

הצדדים יבטיחו הגנה ואכיפה נאותה, יעילה ובלתי-מפלה של זכויות תעשייתיות, מסחריות וזכויות קניין רוחני, ובכלל זה רישום פטנטים, סימני מסחר ומדגמים תעשייתיים, וכן הגנה על יצירות ספרותיות ויצירות אמנות, בהתאם לחוקים ולתקנות החלים במדינתם, ולנהוג על פי הוראות אמנות פריז מיום 20 במרץ 1883 בעניין ההגנה על קניין תעשייתי.

סעיף 13

כל אחד מהצדדים רשאי להנהיג מנגנון הגנה, כגון נקיטת אמצעים מתאימים כנגד יבוא מוצרים בהיצף או יבוא מוצרים מסובסדים ממדינת הצד השני, הטלת היטלי היצף ו/או היטלים משווים והתרה של מתן הגנה זמנית לתעשיות מקומיות שנפגעו מעלייה חדה ביבוא, מהיצף או מפעולות בלתי-הוגנות של הצד השני. אמצעים כאמור ינקטו בהתאם לחוקים החלים במדינתו של כל אחד מהצדדים, ובתנאי שחוקים כאמור הם בהתאם לנהלים המקובלים בעולם ואינם דיספרופורציוניים או מפלים.

סעיף 14

1. כל אחד מהצדדים רשאי להחיל אמצעי סחר זמניים במקרה של סכנה לפגיעה או פגיעה כתוצאה ממצב חמור במאזן התשלומים. צד כאמור רשאי להחיל אמצעי סחר זמניים אך ורק כדי לספק את הזנך הדרוש לנקיטת אמצעי תיקון מאקרו-כלכליים לפתרון בעיית מאזן התשלומים. אין להשתמש באמצעי סחר זמניים המותרים על פי סעיף זה לצורך מתן הגנה לתעשיות או ענפים מסוימים במשק.
2. אמצעי סחר זמניים שיינקטו על פי ס"ק 1 לעיל יהיו מתאימים, מבחינת משכם והשפעתם, לחומרתה של בעיית מאזן התשלומים של הצד הנוקט אמצעים, ויוסרו באופן הדרגתי בהתאם לשיפורים שיחולו במצב מאזן התשלומים של צד כאמור.
3. בהחלת אמצעי סחר זמניים לא יפלו הצדדים לרעה יבוא שמקורו במדינת הצד השני לעומת יבוא שמקורו במדינה שלישית כלשהי.

סעיף 15

כל אחד מהצדדים מקבל על עצמו לקבוע את הערך לצורכי מכס בהתאם לנהוגים הרגילים מבלי להפלות את הצד השני.

סעיף 16

1. הצדדים מתחייבים לשותף פעולה ביניהם כדי להבטיח שהסחר יתנהל על פי הסכם זה ובהתאם לחוקים ולתקנות של כל אחד מהצדדים.
2. רשויות המכס של הצדדים תשתפנה פעולה במניעת הברחות, השתמטות מתשלום מסים וסחר בלתי-חוקי בסמים.
3. רשויות המכס של הצדדים תשתפנה פעולה בכל העניינים הנוגעים ליחסי המכס הדו-צדדיים ביניהן, ותסייענה זו לזו בעניינים אלה.
4. רשויות המכס של הצדדים תספקנה שירותי מכס על פי רמות השירות הגבוהות המקובלות שהן מספקות במדינותיהן, בכל העניינים הנוגעים לסחר ביניהן. כמו כן, שירותי מכס ברמה הגבוהה האמורה יסופקו במעברי הגבול בין הצדדים.
5. הצדדים מעוניינים, ויפעלו בשיתוף פעולה, לפשט את נוהלי המכס הדו-צדדיים וכן להחליף מידע ביניהן בכל הנוגע ליחסי המכס הדו-צדדיים.

- (ג) מכולות מיוחדות ואריזות המשמשות בסחר בינלאומי על בסיס החזרה, בהתאם לחוקים ולתקנות של כל אחד מהצדדים;
- (ד) פריטים המיועדים לתיקון, ובתנאי שיובאו באופן זמני למטרת ייצוא-מחדש.

סעיף 6

הצדדים יקדמו את חילופי המידע בעניינים שבכוחם להקל על פיתוחו של שיתוף הפעולה המסחרי והכלכלי ביניהם. הצדדים מסכימים לקדם את הרחבתו של שיתוף הפעולה הכלכלי בנושאי סחר ותעשייה, וזאת, בין היתר, באמצעות:

- (א) עידוד פעילויות תעשייתיות משותפות, ובכלל זה פעילויות לפיתוח שווקים במדינותיהם, וכן פעילויות משותפות במדינות אחרות;
- (ב) מתן אפשרות למעבר ולייצוא-מחדש של טובין.
- (ג) סיוע ושיתוף פעולה בהקמת ערוצי שיווק וקידום מכירות;
- (ד) קידום נגעים ישירים בין חברות מסחריות ותעשייתיות ואיגודים עסקיים וכלכליים אחרים בשתי המדינות;
- (ה) מתן סיוע וקידום ביקורים עסקיים בשתי המדינות;
- (ו) שמירה על איכות הסביבה ושיפור באמצעות שיתוף פעולה באספקת תהליכים, ציוד ושירותים בטוחים מבחינה אקולוגית.
- (ז) קידום ועידוד פעילויות המיועדות לאפשר סחר הדדי, ובכלל זה ירידים, תערוכות, ועידות, פרסום, ייעוץ ושירותים עסקיים אחרים.

סעיף 7

הצדדים מסכימים שלבקשת אחד מהצדדים, יקיימו ללא דיחוי התייעצויות ביניהם בכל מקרה שיבוא מוצרים שמקורם בשטחו של הצד השני גורם, או שיש חשש שיגרום, פגיעה ביצרנים מקומיים של מוצרים דומים או מתחרים, וזאת במטרה לנצוא פתרונות מידיים לבעיות שהעלו.

במקרים קריטיים, כאשר לדעת הצד המייבא נדרשת פעולת-חירום למניעתה או לתיקונה של פגיעה כאמור, רשאי הצד המייבא לנקוט אמצעים כותאימים ללא התייעצות נוקדמת, ובתנאי שההתייעצות תיערך עוקב לנקיטת אמצעים כאמור. בבחירת האמצעים שינקטו, ישתדלו הצדדים להעדיף אמצעים שיכבידו במידה מועטה ככל האפשר על יישומו של הסכם זה.

סעיף 8

הצדדים יחתרו להסדרת כל המחלוקות העולות מפרשנותו או מיישומו של ההסכם הנוכחי באמצעות משא ומתן.

סעיף 9

כל אחד מהצדדים יתיר, בהתאם לחוקיו ולתקנותיו, את פתיחתו במדינתו של נציגויות מסחריות של ישויות משפטיות של הצד השני, ויעשה ככל שביכולתו להבטחת תנאים מסייעים לפעילותן.

סעיף 10

אין בהסכם זה כדי לחייב מי מהצדדים לוותר על זכותו להטיל איסורים או הגבלות על יבוא, יצוא ומעבר של טובין בהתאם לחוקיו ולתקנותיו, שמטרתם: שמירה על עניינים ביטחוניים ועל הסדר הציבורי או המוסר הציבורי; שמירה על חיייהם או בריאותם של בני-אדם, בעלי-חיים או צמחים; שמירה על אוצרות לאומיים בעלי ערך אומנותי, היסטורי או ארכיאולוגי; פעולות בזהב, כסף ומתכות יקרות אחרות. עם זאת, איסורים כאמור לא יהיו אמצעים מפלים או הגבלה מוסווית על הסחר בין הצדדים.

סעיף 1

הצדדים ינקטו כל האמצעים הדרושים כדי לעודד ולהבטיח את פיתוחו וקידומו הסדיר של שיתוף הפעולה המסחרי והכלכלי ביניהם.

סעיף 2

1. הצדדים יבטלו כל חרם כלכלי ויעניקו לצד שכנגד, בנוגע לכל ההיבטים הקשורים למוצרים שמקורם באזור המכס של הצד שכנגד, מעמד של המדינה המועדפת ביותר, ובמיוחד בכל הקשור לדברים הבאים:

- (א) חיובי והיטלי מכס מכל סוג שהוא המוטלים על טובין מיובאים ומיוצאים;
- (ב) כללים ונהלים בכל הקשור ליבוא ויצוא, ובכלל זה כללים ונהלים הקשורים לשחרור ממכס, מעבר טובין, אחסון ושטעון.
- (ג) מסים והיטלים פנימיים אחרים מכל סוג שהוא המוטלים באופן ישיר או עקיף על טובין מיובאים;
- (ד) מכירה, רכישה, הובלה, הפצה, אחסון ושימוש בטובין מיובאים בשוק המקומי.

2. כל אחד מהצדדים יעניק למוצרים שמקורם באזור המכס של הצד השני יחס בלתי-מפלה בכל הקשור להטלת הגבלות כמוותיות, להענקת רשיונות ולתקנות נוטבע חוץ, ובמיוחד בנוגע לרכישה ולהקצאה של מטבע לצורך תשלום עבור טובין או שירותים מיובאים.

3. הוראות ס"ק 1 ו-2 לסעיף זה לא תחולנה על יתרונות כלשהם אשר:

- (א) נובעים מהשתתפות באיחוד מכסים, באזור סחר חופשי או בארגון כלכלי אזורי, שמי מהצדדים חבר בהם או יהיה חבר בהם בעתיד;
- (ב) נובעים מיתרונות, הטבות, זכויות יתר ופטורים המוענקים, או שיוענקו בעתיד, על ידי ירדן למדינות ערביות החברות בליגה הערבית או לרשות השלטון העצמי הפלסטיני.
- (ג) הוענקו, או עשויים להיות מוענקים על ידי מי מהצדדים למדינה כלשהי בעקבות הסכמים בינלאומיים.

סעיף 3

הצדדים רשאים להסכים על הפחתת המכסים המוטלים על רשימות של טובין, במסגרת פרוטוקול שיחתם ביניהם. בפרוטוקול כאמור תפורטנה רשימות של טובין שיהיו פטורים, באופן מלא או חלקי, ממכסים כאמור.

סעיף 4

שיתוף הפעולה המסחרי והכלכלי בין הצדדים יושגת על תנאים מסחריים מקובלים בין שותפים עסקיים מקרב הצדדים, בהתאם לחוקים ולתקנות התקפים של כל אחד מהצדדים ובהתאם להסכם זה, על בסיס חוזים שיחתמו בין ישויות משפטיות וטבעיות מקרב הצדדים.

סעיף 5

בהתאם לחוקים ולתקנות התקפים בכל מדינה, יתירו הצדדים יבוא ויצוא זכוניים של פריטים מסוימים, מבלי שיוטלו עליהם מכסים, מס ערך מוסף, בלו, מס קנייה או היטלים אחרים כדוגמתם. פריטים כאמור יכללו:

- (א) דוגמאות מסחריות וחומר פרסומי ללא ערך מסחרי, בהתאם לאמנת זינבה משנת 1952 להקלת היבוא של דוגמאות מסחריות וחומר פרסומי;
- (ב) פריטים הכיועדים לירידים ולתערוכות מסחריות שיובאו על בסיס זמני, בהתאם לחוקים ולתקנות של כל אחד מהצדדים;

**הסכם סחר ושיתוף פעולה כלכלי
בין
ממשלת הממלכה ההאשמית של ירדן
לבין
ממשלת מדינת ישראל**

בעקבות חוזה השלום בין מדינת ישראל לבין הממלכה ההאשמית של ירדן שנחתם ביום 26 באוקטובר 1994, ממשלת מדינת ישראל וממשלת הממלכה ההאשמית של ירדן (להלן "הצדדים");

בהתאם לסעיף 7 בתוזה השלום ובהתאם להוראות ס"ק 2 - ב לסעיף האמור, הקובע במפורש שהמשאים ומתנים בעניין ההסכם הכלכלי והמסחרי ייושלו לא יאוחר משה תודשים לאחר החלפת כתבי האשרור של חוזה זה, שבים בזה הצדדים ומציינים, לצורך הבהרה, את סעיף 7 כדלקמן:

1. בראותם בפיתוח ובשגשוג הכלכלי עמודי-יסוד לשלום, ביטחון ויחסים הרמוניים בין מדינות, עמים ובני אנוש יחידים, מאשרים הצדדים, בהביאם בחשבון הבנות שהושגו ביניהם, את רצונם ההדדי לקדם שיתוף-פעולה כלכלי ביניהם, וכן במסגרת שיתוף-פעולה אזורי רחב יותר.

2. כדי להשיג מטרה זו, מסכימים הצדדים כלהלן:

א. לסלק את כל המחסומים המפלים כלפי יחסים כלכליים נורמלים, לסיים חרמות כלכליים המכוונים האחד כנגד האחר, ולשתף פעולה בסיום חרמות כנגד כל אחד מהם ע"י צדדים שלישיים.

ב. בהכירם כי על העיקרון של זרימה חופשית ללא הפרעות של סחורות ושירותים להנחות את יחסייהם, יכנסו הצדדים למשאים-ומתנים כדי להשיג הסכמים בנושאי שיתוף פעולה כלכלי, כולל סחר ויסודו של איזור איזורים של סחר חופשי, השקעות, בנקאות, שיתוף פעולה תעשייתי ועבודה, למטרת קידום של יחסים כלכליים מועילים, המבוססים על עקרונות שיוסכם עליהם, וכן על שיקולי התפתחות אנושית על בסיס אזורי. משאים-ומתנים אלה יושלו לא יאוחר משה תודשים לאחר החלפת כתבי האישור של חוזה זה.

ג. לשתף פעולה באורח דו-צדדי וכן בפורומים רב-צדדיים, לקידום כלכלותיהם ויחסי השכנות הכלכליים שלהם עם צדדים איזוריים אחרים.

בהכירם בחשיבות הפיתוח הכלכלי והשגשוג כעמודי-תומך לשלום, לביטחון ולכינון יחסים הרמוניים;

בהכירם בכך שמסחר ושיתוף פעולה כלכלי הם גורמים הכרחיים ובעלי חשיבות בפיתוחם של יחסים דו-צדדיים יציבים, צודקים וארוכי-טווח;

בהכירם בכך שהקירבה הגיאוגרפית בין הצדדים, הגבול הארוך המשותף להם והמבנה המסחרי והכלכלי של הצדדים מעצימים את הבסיס לשיתוף פעולה בנושאי כלכלה, תשתית, תעשייה ועניינים טכניים;

בשאיפתם לשיתוף פעולה דו-צדדי ביניהם, כמו גם בפורומים רב-צדדיים, במטרה לקדם את משקיהם;

בשאיפתם לפתח יחסי מסחר וכלכלה בין הצדדים על בסיס תועלת הדדית, מתוך מטרה לצמצם את הפער ברמת הפיתוח הכלכלי;

בחתימתם ליצור תנאים מסייעים לפיתוחם של קשרים הדדיים ושיתוף פעולה כלכלי בין גופים וארגונים כלכליים של הצדדים;

הסכימו ביניהם כדלקמן:

[HEBREW TEXT — TEXTE HÉBREU]

הסכם סחר ושיתוף פעולה כלכלי
בין
ממשלת מדינת ישראל
לבין
ממשלת הממלכה ההאשמית של ירדן

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ACCORD RELATIF AU COMMERCE ET À LA COOPÉRATION ÉCONOMIQUE ENTRE LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT D'ISRAËL ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME HACHÉMITE DE JORDANIE

En application du Traité de paix entre l'État d'Israël et le Royaume hachémite de Jordanie, signé le 26 octobre 1994, le Gouvernement de l'État d'Israël et le Gouvernement du Royaume hachémite de Jordanie (ci-après dénommés les "Parties"),

Conformément à l'article 7 du Traité de paix et en conformité avec l'alinéa 2 b) dudit article qui prévoit spécifiquement la conclusion d'un accord de coopération économique et de commerce à l'issue de négociations qui " seront conclues au plus tard dans les six mois à dater de l'échange des instruments de ratification du présent Traité ", par souci de clarté les Parties reformulent l'article 7 dans les termes suivants :

1. Considérant le développement et la prospérité économiques comme des fondements de la paix, de la sécurité et des relations harmonieuses entre États, peuples et individus, les Parties, prenant bonne note de l'entente à laquelle elles sont parvenues, affirment leur désir commun de promouvoir la coopération économique entre elles, y compris dans le cadre plus large de la coopération économique régionale.

2. En vue de réaliser cet objectif, les Parties sont convenues comme suit :

a) Les Parties lèvent toutes barrières discriminatoires faisant obstacle à des relations économiques normales, elles mettent un terme au boycottage économique réciproque et collaborent en vue de mettre fin au boycottage de l'une ou l'autre des deux Parties par des pays tiers ;

b) Reconnaissant que le principe d'une circulation sans entrave des biens et des services devrait guider leurs relations, les Parties entreront en négociation en vue de conclure des accords de coopération économique comprenant le commerce et l'établissement d'une ou plusieurs zones de libre échange, les investissements, les opérations bancaires, la coopération industrielle et le travail, afin de promouvoir des relations économiques fructueuses, fondées sur des principes à convenir et propices à l'épanouissement des habitants de cette région. Ces négociations seront conclues au plus tard dans les six mois à dater de l'échange des instruments de ratification du présent Traité.

c) Les Parties coopèrent aux niveaux bilatéral et multilatéral en vue de promouvoir leurs économies respectives et leurs relations économiques de bon voisinage avec d'autres parties de la région.

Conscients de l'importance du développement et de la prospérité économiques comme fondements de la paix, de la sécurité et des relations harmonieuses ;

Reconnaissant que le commerce et la coopération économique sont des facteurs indispensables et importants pour l'épanouissement de rapports bilatéraux, stables, équitables et durables ;

Considérant que l'étroite proximité géographique des Parties, leur longue frontière mitoyenne et leurs structures commerciales fournissent une solide base de coopération économique, infrastructurelle, industrielle et technique ;

Désireux de coopérer au plan bilatéral et dans les instances multilatérales aux fins de la promotion de leur économie ;

Soucieux de développer le commerce et les relations économiques entre les Parties sur la base de l'avantage mutuel dans le dessein de réduire les disparités économiques ;

S'efforçant de créer des conditions propices à l'établissement de contacts réciproques et à l'instauration de la coopération économique entre les agents et les organismes économiques des Parties ;

Conviennent comme suit :

Article premier

Les Parties prennent les mesures voulues pour encourager et assurer le développement harmonieux et la promotion du commerce et de la coopération économique entre les Parties.

Article 2

1. Les Parties suppriment tout boycottage économique et accordent à tous égards le traitement de la nation la plus favorisée aux produits originaires du territoire douanier de l'autre Partie, notamment en ce qui concerne :

a) Les droits de douane et impositions de toute nature applicables aux importations et aux exportations ;

b) Les règles et formalités relatives aux importations et aux exportations, y compris en ce qui concerne le dédouanement, le transit, l'entreposage et le transbordement ;

c) Les taxes et autres impositions internes de toute nature applicables directement ou indirectement à l'égard des produits importés ;

d) La vente, l'achat, le transport, la distribution, l'entreposage et l'emploi de produits importés sur le marché national.

2. Chacune des Parties accorde aux produits originaires du territoire douanier de l'autre Partie un traitement non discriminatoire en ce qui concerne les restrictions quantitatives, la délivrance de licences et la réglementation des changes, notamment les achats et allocations de devises pour le paiement des biens et services importés

3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article ne s'étendent pas aux avantages :

a) Résultant de la participation à une union douanière, une zone de libre échange ou une organisation économique régionale à laquelle l'une ou l'autre des Parties appartient actuellement ou pourrait appartenir à l'avenir ;

b) Découlant des préférences, faveurs, privilèges et exemptions qui sont ou seront accordés par la Jordanie aux États arabes de la Ligue arabe ou à l'Autorité palestinienne intérimaire de gouvernement autonome ;

c) Que l'une ou l'autre des Parties a accordés ou pourrait accorder à tel ou tel pays au titre d'accords internationaux.

Article 3

Les Parties peuvent conclure un protocole énumérant les produits sur lesquels elles conviennent de réduire les droits de douane. Ce protocole doit préciser les listes de produits que chaque Partie accepte d'exonérer de droits, en tout ou en partie.

Article 4

Le commerce et la coopération économique entre les Parties se déroulent aux conditions normales du commerce entre les agents économiques des Parties, en conformité avec leurs lois et règlements respectifs en vigueur et avec le présent Accord, sur la base de contrats entre des personnes morales et physiques des Parties.

Article 5

Les Parties autorisent, en conformité avec les lois et règlements en vigueur dans chaque pays, l'importation et l'exportation temporaires de certains articles en franchise de droits de douanes, de taxe sur la valeur ajoutée, d'impôt sur le chiffre d'affaires ou autres impositions ayant un effet équivalent. Ces articles sont notamment :

a) Les échantillons commerciaux et le matériel publicitaire sans valeur commerciale, conformément à la Convention de Genève de 1952 pour faciliter l'importation des échantillons commerciaux et du matériel publicitaire ;

b) Les articles pour foires et expositions commerciales en importation temporaire, conformément aux lois et règlements de chacune des Parties ;

c) Les conteneurs et emballages spéciaux retournables qui sont employés dans le commerce international, conformément aux lois et règlements de chacune des Parties ;

d) Les articles à réparer, en importation temporaire aux fins de leur réexportation.

Article 6

Les Parties favorisent l'échange de renseignements concernant les questions qui facilitent l'épanouissement du commerce et de la coopération économique entre elles. Les Parties conviennent de promouvoir l'expansion de la coopération économique dans le commerce et l'industrie, notamment par les moyens ci après :

a) Encourager les activités industrielles communes, y compris le développement des marchés dans leur pays respectif, ainsi que les activités communes dans des pays tiers ;

b) Faciliter le transit et la réexportation de marchandises ;

- c) Aider et coopérer à la création de filières de commercialisation et de promotion ;
- d) Promouvoir les contacts directs entre les associations commerciales, industrielles et économiques des deux pays ;
- e) Aider et faciliter les visites d'affaires dans les deux pays ;
- f) Protéger et améliorer l'environnement par une coopération mutuelle pour la mise en place de processus, de matériels et de services respectueux de l'écologie ;
- g) Promouvoir et encourager des activités visant à faciliter les échanges mutuels, telles que foires, expositions, conférences, publicité, consultance et autres services d'affaires.

Article 7

Les Parties conviennent de se consulter sans délai, à la demande de l'une des Parties, chaque fois que des importations de produits originaires du territoire de l'autre Partie causent ou menacent de causer un dommage aux producteurs nationaux de produits similaires ou directement concurrents, en vue de trouver une solution immédiate aux problèmes soulevés.

Dans les cas critiques où la Partie importatrice estime que des mesures sont nécessaires pour prévenir ou réparer ledit dommage, cette Partie peut prendre les mesures voulues sans consultation préalable, à condition que la consultation se tienne immédiatement après l'adoption desdites mesures. Les Parties choisissent les mesures visées au présent article en donnant la priorité à celles qui perturbent le moins le fonctionnement du présent Accord.

Article 8

Les Parties s'efforcent de régler par voie de négociation tout différend auquel pourrait donner lieu l'interprétation ou l'application du présent Accord.

Article 9

Chaque Partie autorise, conformément à ses lois et règlements, l'ouverture dans son pays de représentations commerciales des personnes morales de l'autre Partie et fait tout ce qui est en son pouvoir pour assurer les conditions les plus favorables à leurs activités.

Article 10

Le présent Accord ne comporte pas renonciation par l'une ou l'autre des Parties à son droit d'imposer des interdictions ou restrictions à l'importation, à l'exportation et au transit de marchandises conformément à ses lois et règlements concernant la protection de sa sécurité, de l'ordre public et des bonnes moeurs ; la protection de la vie et de la santé humaines ; la protection zoosanitaire et phytosanitaire ; la protection des trésors nationaux dans les domaines artistique, historique et archéologique ; et les opérations sur l'or, l'argent et les autres métaux précieux. Ces interdictions ne doivent cependant pas constituer un moyen de discrimination ou de limitation occulte du commerce entre les Parties.

Article 11

Les Parties encouragent les entreprises et organisations de leur pays à participer aux expositions et foires internationales qui se tiennent dans chacun des deux pays et leur prêtent l'assistance nécessaire en conformité avec les lois et règlements en vigueur dans leur pays respectif.

Article 12

Les Parties assurent la protection et l'application adéquates, effectives et non discriminatoires des droits de propriété industrielle, commerciale et intellectuelle, y compris l'enregistrement des brevets, marques de commerce et dessins industriels, ainsi que la protection des oeuvres littéraires et artistiques, conformément à leurs lois et règlements en vigueur, et elles conviennent de se conformer aux dispositions de la Convention de Paris pour la protection de la propriété industrielle, du 20 mars 1883.

Article 13

Chaque Partie peut adopter un mécanisme de sauvegarde, par exemple en prenant des mesures appropriées contre les produits faisant l'objet de dumping ou de subvention qui sont importés en provenance de l'autre Partie, en imposant des droits antidumping et/ou compensateurs et en autorisant une protection temporaire pour les branches de production nationales qui subissent un dommage résultant d'une forte augmentation des importations, du dumping ou des pratiques déloyales de l'autre Partie. Ces mesures sont prises conformément aux lois en vigueur de chaque Partie, sous réserve que ces lois soient conformes aux pratiques internationalement acceptées et ne soient ni disproportionnées ni discriminatoires.

Article 14

1. L'une ou l'autre des Parties peut appliquer des mesures commerciales temporaires lorsqu'elle éprouve ou est sur le point d'éprouver de graves difficultés afférentes à la balance des paiements, à la seule fin de ménager un délai permettant aux mesures d'ajustement macroéconomique de régler les problèmes de balance des paiements. Les mesures commerciales temporaires autorisées par le présent article ne peuvent servir à protéger des branches ou des secteurs de production nationaux individuels.

2. Les mesures commerciales temporaires appliquées au titre du paragraphe 1 doivent être proportionnelles, dans leur durée et dans leur effet, à la gravité des difficultés de balance des paiements qu'éprouve la Partie sur les impose et elles doivent être libéralisées progressivement à mesure que s'améliore la situation de la balance des paiements de ladite Partie.

3. Dans l'application des mesures commerciales temporaires, les Parties accordent aux importations originaires de l'autre Partie un traitement au moins aussi favorable qu'aux importations originaires de pays tiers.

Article 15

Chacune des Parties s'engage à déterminer la valeur en douane des importations conformément à ses pratiques normales, sans aucune discrimination à l'encontre de l'autre Partie.

Article 16

1. Les Parties s'engagent à coopérer afin d'assurer que le commerce se déroule en conformité avec le présent Accord et avec les lois et règlements de chacune d'entre elles.

2. Les autorités douanières des Parties s'entraident pour prévenir la contrebande, l'évasion fiscale et le commerce illicite de drogues.

3. Les autorités douanières des Parties s'entraident en toute matière douanière concernant leurs relations douanières bilatérales et à tout autre égard.

4. Les autorités douanières des Parties fournissent des services d'un haut niveau de qualité pour toute question relative au commerce entre les Parties. En outre, des services douaniers du même haut niveau de qualité sont assurés aux points de franchissement de la frontière entre les Parties.

5. Soucieuses de simplifier les procédures douanières bilatérales, les Parties coopèrent et échangent à cette fin des renseignements concernant ces procédures.

6. Les autorités douanières des Parties conviennent des modalités et procédures nécessaires à la mise en oeuvre du présent article.

Article 17

Dans le domaine des normes et des règlements techniques, les Parties conviennent :

1. D'encourager la reconnaissance mutuelle des certificats et rapports d'épreuve émis par les institutions compétentes de chacun des Parties en conformité avec les normes de la Partie importatrice ;

2. D'échanger des textes de lois, règlements, normes et spécifications techniques ;

3. D'échanger des informations et des connaissances expertes dans le domaine de la normalisation, des laboratoires d'épreuve et de leur accréditation, de la certification des produits et des systèmes de gestion de la qualité conformes à la norme ISO 9000.

Article 18

Les Parties se consultent, par l'intermédiaire de leurs autorités compétentes, au sujet des questions bilatérales relatives au droit du travail.

Les droits et prestations de sécurité sociale et autres qui sont d'application normale dans chaque pays conformément à ses lois et règlements à l'égard des travailleurs étrangers provenant d'autres États s'appliquent aux personnes ressortissant à l'autre Partie qui sont légalement employées dans le pays d'une Partie.

Article 19

Les investissements réalisés par les investisseurs de l'une des Parties dans le territoire de l'autre Partie, ainsi que les rendements qui en découlent, font l'objet d'un traitement juste et équitable en conformité avec les lois et règlements de la Partie qui accueille les investissements.

Article 20

1. Les Parties conviennent de créer une commission mixte israélo-jordanienne du commerce et de la coopération économique ayant pour objet de faciliter la mise en oeuvre du présent Accord. La Commission se réunit une fois par an ou à la demande de l'une ou l'autre des Parties, à tour de rôle en Israël et en Jordanie.

2. La Commission est notamment chargée :

a) De faire le point sur la mise en oeuvre du présent Accord et d'envisager les mesures éventuelles à prendre en vue d'en réaliser les dispositions ;

b) De débattre des questions touchant la promotion et le développement des relations commerciales et économiques entre les Parties ;

c) D'étudier les possibilités de promouvoir et de diversifier les relations commerciales et économiques, y compris la coopération industrielle et en matière d'investissements, sur la base de l'avantage mutuel, et d'identifier de nouveau les domaines pour cette coopération ;

d) De tenir des consultations concernant tout problème qui pourrait se poser dans le cadre des relations commerciales et économiques entre les Parties.

3. La Commission présente aux Parties, d'un commun accord, des rapports et recommandations concernant les sujets dont il est question ci-dessus.

Article 21

Le présent Accord, qui est sujet à approbation ou ratification conformément à la législation et aux procédures nationales de chacune des Parties, entrera en vigueur au plus tard à l'expiration d'un délai de 30 jours à compter de la date de la dernière note diplomatique confirmant cette approbation ou ratification.

Article 22

Le présent Accord, qui est conclu pour une période de trois ans, est renouvelable par tacite reconduction pour des périodes supplémentaires de trois ans, à moins que l'une ou l'autre des Parties ne le dénonce par écrit avec un préavis de trois mois.

Fait à Ein-Bokek le 25 octobre 1995, soit le 1er h'echvan 5756 et le 1er Joumada athania 1416 AH, en deux exemplaires originaux en hébreux, en arabe et en anglais, tous les textes étant également authentiques. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais l'emporte.

Pour le Gouvernement de l'État d'Israël :

MICHA HARICH

Pour le Gouvernement du Royaume hachémite de Jordanie :

ALI H. ABU-RAGHEB

PROTOCOLE À L'ACCORD RELATIF AU COMMERCE ET À LA COOPÉRATION ÉCONOMIQUE

En application de l'Accord relatif au commerce et à la coopération économique, signé ce jour par le Gouvernement de l'État d'Israël et le Gouvernement du Royaume hachémite de Jordanie (ci-après dénommés les "Parties"), et conformément à l'article 3 dudit Accord, les Parties conviennent comme suit :

Article premier

A. 1) Les réductions de droits de douane sur les produits d'origine jordanienne figurant au tableau 1 s'entendent par référence au tarif douanier israélien stipulé dans ledit tableau.

2) Les réductions de droits de douane sur produits d'origine israélienne figurant au tableau 2 s'entendent par référence au tarif douanier jordanien en vigueur le jour où les marchandises sont dédouanées.

B. Les réductions des droits de douane sont mises en oeuvre conformément aux barèmes suivants :

1) Les droits de douane sur les produits d'origine jordanienne inscrits au tableau 1 qui sont importés dans le territoire douanier d'Israël sont abaissés comme précisé au tableau 1, soit de 100 % pour les produits de la liste A, de 50 % pour ceux de la liste B et de 20 % pour ceux de la liste C.

2) Les droits de douane sur les produits d'origine israélienne inscrits au tableau 2 qui sont importés dans le territoire douanier de la Jordanie sont abaissés de 10 % du tarif en vigueur au moment du dédouanement des marchandises puis à nouveau de 5 % dès le premier jour de la troisième année suivant l'entrée en vigueur du présent Protocole.

Article 2

Le présent Protocole, qui est sujet à approbation ou ratification conformément à la législation et aux procédures nationales de chacune des Parties, entrera en vigueur au plus tard 30 jours après la date de la dernière note diplomatique confirmant cette approbation ou ratification.

Article 3

Le présent Protocole restera en vigueur pendant une période de trois ans au cours de laquelle les Parties tiendront des négociations aux fins d'étendre la portée des réductions tarifaires mutuelles et d'assurer une amélioration de l'accès au marché.

Article 4

Les règles d'origines à appliquer figurent à l'annexe I, partie intégrante du présent Protocole.

Fait à Ein-Bokek le 25 octobre 1995, soit le 1er h'echvan 5756 et le 1er Joumada athania 1416 AH, en deux exemplaires originaux en hébreux, en arabe et en anglais, tous les textes étant également authentiques. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais l'emporte.

Pour le Gouvernement de l'État d'Israël :

MICHA HARICH

Pour le Gouvernement du Royaume hachémite de Jordanie :

ALI H. ABU-RAGHEB

ANNEXE I

Règles d'origine

1. Règles élémentaires

Un produit inscrit aux tableaux 1¹ et 2¹ du présent Protocole est originaire du territoire douanier d'une Partie et bénéficie de la réduction des droits de douane spécifiée dans ces tableaux :

a) S'il est produit dans le territoire douanier ou dans une zone franche de l'une des Parties ou des deux Parties et si sa valeur ajoutée nationale est égale ou supérieure à 35 % de sa valeur départ usine, à condition que les matières non originaires entrant dans son procédé de production (autre qu'un procédé minime) subissent de ce fait un changement de sous position tarifaire à six chiffres dans le Système harmonisé ;

b) S'il est accompagné d'un certificat d'origine ;

c) Et s'il est transporté directement du territoire douanier de la Partie exportatrice au territoire douanier de l'autre Partie.

2. Procédé minime

" Procédé minime ", s'entend, s'agissant d'un produit, des opérations ci-après:

a) La simple dilution dans l'eau ou dans tout autre solvant ou le simple mélange de deux substances ou plus ;

b) Le dégraissage et le décapage de la rouille, de la peinture ou de tout autre revêtement ;

c) L'application d'une couche de protection ou de décoration ;

d) L'ajustage, l'ébarbage, le rognage, le détourage ou l'enlèvement de matière superflue ;

e) Le chargement, le déchargement, le rechargement ou toute autre opération nécessaire pour maintenir le produit en bon état ;

f) L'emballage ou le remballage du produit en vue de son transport ou de son entreposage ;

g) L'emballage ou remballage du produit dégroupé pour la vente au détail ;

h) L'épreuve, le marquage, le classement ou le calibrage ;

i) Les réparations ou modifications simples, le lavage, le lessivage ou la stérilisation ;

j) Les opérations décoratives sur textiles pour la production de produits textiles autres que des articles d'habillement, consistant à plisser, franger, liserer, broder sommairement, ourler et procéder à diverses opérations analogues ;

k) Les opérations d'ornement ou de finition qui sont accessoires à l'assemblage d'articles d'habillement et visent à renforcer l'attrait commercial ou à faciliter le soin du produit, telles que la broderie, la confection d'ourlets, la broderie d'application, le délavage abrasif

1. Voir p. 440 du présent volume.

ou acide, l'impression ou la teinture à la pièce, le prétrécissage et le pressage permanent, la pose d'accessoires et autres opérations analogues.

3. Définitions

L'expression " valeur ajoutée nationale " s'entend de la différence entre la valeur effective départ usine du produit exporté et la valeur en douane des matières non originaires utilisées pour obtenir le produit (au moment de leur importation), exprimée en pour cent de la valeur du produit départ usine et calculée en appliquant la formule ci-après :

$$DVA = \frac{EXV - VNM}{EXV} \times 100$$

EXV

où:

DVA = valeur ajoutée nationale ;

EXV = valeur effective départ usine du produit exporté ;

VNM = valeur en douane des matières non originaires au moment de leur importation.

4. Certificat d'origine

a) Avant que le présent Protocole n'entre en vigueur, les autorités compétentes des deux Parties arrêtent le format du certificat d'origine servant à attester qu'un produit exporté du territoire douanier ou de zones franches d'une Partie à destination du territoire douanier ou de zones franches de l'autre Partie est un produit originaire aux termes des articles 1 et 2 de la présente annexe ;

b) Le certificat d'origine comprend notamment le nom et l'adresse du fabricant et le numéro de facture de l'envoi, ainsi que la signature de l'exportateur du produit ;

c) Le certificat d'origine des produits originaires du territoire douanier jordanien doit être approuvé par la Chambre jordanienne d'industrie et de commerce et certifié par le Ministère jordanien de l'industrie et du commerce ;

d) Le certificat d'origine des produits originaires du territoire douanier israélien doit être approuvé par l'Institut israélien d'exportation, par la Chambre israélienne de commerce ou par l'Association israélienne des fabricants ;

e) Un certificat d'origine distinct est délivré pour chaque envoi spécifique avant que les produits n'aient quitté le territoire du pays exportateur afin qu'ils puissent être examinés par l'autorité compétente si elle le juge nécessaire ;

f) À titre exceptionnel, le certificat d'origine peut aussi être délivré après le départ des produits exportés ; lorsque le lieu de délivrance au moment de l'exportation résulte d'une erreur ou d'une omission fortuite, le certificat doit être revêtu d'une marque spéciale indiquant les conditions dans lesquelles il a été délivré ;

g) L'autorité qui approuve le certificat d'origine ainsi que l'exportateur doivent en garder copie pendant au moins trois ans à compter la date de sa délivrance ;

h) L'autorité douanière du pays importateur peut exiger la preuve de toute information pertinente qu'elle juge appropriée ;

i) Le certificat d'origine doit être présenté au service des douanes du pays importateur au moment du dédouanement des produits et dans un délai maximal de six mois à compter de la date de délivrance du certificat ;

j) Les certificats d'origine présentés aux autorités douanières du pays importateur après expiration du délai de présentation spécifié à l'alinéa i) ci-dessus peuvent être reçus aux fins de déterminer le rang d'antériorité si le non-respect dudit délai résulte d'une force majeure ou de circonstances exceptionnelles. Les autorités douanières du pays importateur peuvent accepter les certificats lorsque les produits leurs sont présentés avant l'expiration du délai susmentionné ;

k) En cas de vol, perte ou destruction du certificat d'origine, l'exportateur peut demander à l'autorité émettrice d'en délivrer copie sur la base des documents d'exportation qui sont en sa possession ;

La copie ainsi délivrée doit être clairement revêtue de la mention " DUPLICATA ".

l) Israël et la Jordanie s'entraident, par l'intermédiaire de leurs autorités douanières, aux fins d'assurer la bonne mise en oeuvre de la présente annexe en vérifiant l'authenticité des certificats et l'exactitude des mentions qui y figurent quant à l'origine des produits ainsi que des déclarations de l'exportateur ;

m) Le texte de la formule de certificat et les renseignements inscrits dans les espaces en blanc doivent être en anglais ;

n) La formule du certificat doit être remplie lisiblement, soit à la machine à écrire soit à la main en majuscules d'imprimerie.

TABLEAU 1 LISTE A¹

Marchandises originaires de la Jordanie - cent pour cent bénéficiaires de la réduction des droits de douane

TABLEAU 1 LISTE B¹

Marchandises originaires de la Jordanie - cinquante pour cent bénéficiaires de la réduction des droits de douane

TABLEAU 1 LISTE C¹

Produits originaires de Jordanie - réduction tarifaire de vingt pour cent

TABLEAU 2¹

Produits originaires d'Israël - réduction tarifaire de dix pour cent pendant deux ans et cinq pour cent supplémentaire la troisième année

1. Non publié ici conformément au paragraphe 2 de l'article 12 du règlement de l'Assemblée générale destiné à mettre en application l'Article 102 de la Charte des Nations Unies.